الانتقاد على: "تاريخ التمدن الإسلامي"(*)

العلامة محمد شبلي النعماني رحمه الله تعالى

مقدمة التحقيق:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد، فإن هذه المجموعة التي بين أيديكم تضم كتابين لشمس العلماء العلامة شبلي النعماني رحمه الله: **الانتقاد على كتاب تاريخ التمدن الإسلامي** لجرجي زيدان ورسالته المشهورة **الجزية والإسلام**. وميزتهما أنهما جميعا مما كتبه العلامة شبلي نفسه باللغة العربية.

أما الكتاب الأول، فهو أشهر وأبلغ ما كتبه بالعربية، وهو الذي دلّ علماء العرب على سعة علمه ودقة بحثه واضطلاعه من فن التاريخ وتمكنه من ناصية البيان. وقد طبع في الهند سنة 1912م، وفي الوقت نفسه طبع في صورة مقالات في عدة أجزاء من مجلة **المنار**، فكانت كصاعقة وقعت على كتاب جرجي زيدان وكادت تحرقه! فمهما تُرجم الكتاب فيما بعد أو نُشر لم ينفعه بعد ما ذهبت الثقة به، ولم تستطع تعليقات الدكتور حسين مؤنس ـ على جودتها ـ في طبعته الجديدة أن تعيد إليه تلك الثقة الذاهبة. ثم طبع السيد رشيد رضا كتاب **الانتقاد** في كتاب مفرد مع نقدات أخرى لمؤلفات جرجي زيدان. ثم صدرت طبعة أخرى منه عن دار المصنفين سنة 1998م.

أما رسالة **الجزية**، فكتبها العلامة شبلي أولًا باللغة الأردية وطبعت سنة 1891م، ثم نقلها نفسه إلى اللغة العربية، وطبعت في الهند سنة 1894م. وهي مع قصرها من أشهر بحوث العلامة شبلي التي أثارت إعجاب الباحثين، فأثنوا عليها ثناءً وافرًا، فإنهم لأول مرة عرفوا حقيقة الجزية، وأن المسلمين

---

* نتشرف في هذا العدد بنشر الجزء الأول من هذا السفر العظيم للعلامة محمد شبلي النعماني رحمه الله الذي هو غني عن التعريف، أما سفره هذا في نقد جرجي زيدان فيكفينا عرض ما جاء في مقدمتي المحقق محمد أجمل أيوب الإصلاحي والعلامة محمد

لم يخترعوها، وأنها كانت عوضا عن المنعة أي يعفى الذين يؤدون الجزية من الجهاد مع المسلمين، والمسلمون هم يدافعون عن أولئك. ومن قاتل مع المسلمين أعفي منها. وقد وجد السيد رشيد رضا نسخة منها في مصر، فطبعها في المجلد الأول من مجلة **المنار** سنة 1899م. وأنتهز الفرصة هنا لأشكر الدكتور عطاء خورشيد مدير قسم المخطوطات في مكتبة مولانا آزاد بجامعة عليگڑھ، الذي تفضل بتصوير الطبعة الهندية من هذه الرسالة.

وبينما كنت أتصفح مجلة **المقتبس** للأستاذ محمد كرد علي، إذ وقفت على ملخص لرسالة العلامة شبلي عن حريق **مكتبة الإسكندرية**، وهي كرسالة **الجزية** من أشهر رسائله، ردّ فيها على اتهام المسلمين بإحراق مكتبة الإسكندرية عند فتحها. وقد طبعت باللغة الأردية سنة 1892م، وترجمت إلى الإنكليزية. ومن هذه الترجمة لخصها وترجمها الأستاذ محمد لطفي جمعة بناء على طلب الأستاذ محمد كرد علي. وكانت هذه الرسالة القيمة جديرة بأن تترجم كاملة، ولكن ضاق الوقت، فرأيت أن أقتصر الآن على نشر هذه الخلاصة، وإن كان هذا الطل لا يغني من ذلك الوابل، فإنها خلاصة مقتضبة جدًا جاءت في ست صفحات من المجلة لبحث مبسوط استغرق 67 صفحة في أصله الأردي، و 47 صفحة في ترجمته الإنكليزية. بل كلام المؤلف على مكتبة الإسكندرية في كتاب **الانتقاد** جاء بأوفى مما في هذه الخلاصة.

وختمت المجموعة بنصوص نادرة للعلامة شبلي النعماني أو متعلقة بسيرته وبكتابه **الانتقاد**. منها: رسالتان بقلمه عن **ألف ليلة وليلة**، و**ابن المقفع** نشرتا في مجلة **الهلال** لجرجي زيدان. ومنها رسالتان ناقصتان، إحداهما من العلامة شبلي إلى جرجي زيدان، وقد نشر بعضها في مقدمة المجلد الثاني من **تاريخ التمدن الإسلامي**. والأخرى من جرجي زيدان إلى العلامة شبلي، وهي رسالة عتب وشكوى بعث بها الكاتب بعد وقوفه على **الانتقاد** وما وُصف به فيه من الكذب والخيانة والافتراء. وهذه الرسالة هي التي ذكر السيد رشيد رضا في ترجمة العلامة شبلي أنه أطلعه عليها في رحلته الهندية. ولم أجد الرسالة كاملة، فإنها قد تمزقت وانشطرت شطرين. وقد عثر على النصف الأعلى منها ضمن كتاب محفوظ في مكتبة دار المصنفين صديقنا الدكتور محمد إلياس الأعظمي، فنشرها في بعض مؤلفاته. وقد أرسل إلي مشكورًا صورة مما نشره، ثم جاءتني صورة الأصل من إدارة دار المصنفين.

أما النصوص الأخرى فكلها بقلم السيد رشيد رضا. ومنها مقدمته لكتاب **الانتقاد** التي نشرها أولًا في مجلة **المنار**، ثم في أول نشرته للكتاب. وهذه النشرة نادرة وقد بحثت عنها هنا، فلم أجدها، فكاتبت الأخ الباحث "صاحب عالم الندوي" المقيم في القاهرة، فصوّر لي ـ جزاه الله خيرا ـ صفحات من

النسخة المحفوظة في مكتبة جامعة القاهرة. والنصوص الأخرى للسيد رشيد رضا كلها ـ سواء كانت مستقلة أو مأخوذة من كتاباته ـ في سيرة العلامة شبلي النعماني، عدّ فيها العلامة شبلي النعماني "أشهر نوابغ علماء الهند"، وبيّن فضائله ونبوغه العلمي وجهوده في الإصلاح، وإسهامه في تأسيس ندوة العلماء، وطول باعه في اللغة العربية، وحسن ذوقه في فهم منثورها ومنظومها، ثم قدرته الفائقة على الكتابة الفصيحة القوية فيها. أما فن التاريخ فصرّح السيد بأن العلامة شبلي قد أتقنه "إتقانا لعله لا يوجد في العالم الإسلامي كله من يساويه فيه الآن".

لا شك أن رسالة **الانتقاد** ورسالة **الجزية** كلتيهما كانتا مطبوعتين، وإذا كانت الأخيرة قد أصبحت نادرة الآن، فإن الأولى طبعت قبل مدة طبعة جديدة في دار المصنفين. ولكن سيرى القارئ أن هذه النشرة لكتاب **الانتقاد** وغيره نشرة جديدة مباينة لما سبقها، واتُّبع في نشرها المنهج العلمي المعروف في تحقيق النصوص. وقد مهدت لها بفصول قصصت فيها قصة تأليف كتاب **الانتقاد**، وبينت ترتيب مباحثه وأهميته، ووصفت طبعاته السابقة، وشرحت طريقتي في إعداد هذه الطبعة. ثم أفردت كلًّا من رسالة **الجزية** وخلاصة بحث **مكتبة الإسكندرية** بكلمة موجزة. وكانت النية أن أكتب قبل هذه الفصول ترجمة قصيرة للعلامة شبلي النعماني، ولكن حال دونها ضيق الوقت، فلعلي أستدركها في الطبعة القادمة إن شاء الله.

وأعتذر إلى القراء العرب من استعمال التقويم الميلادي في هذا الكتاب، فإن أحداثه وقعت في الهند أيام الاستعمار الإنكليزي، وكان التاريخ بالميلاد هو الرائج فيها وإلى الآن، فلم أغيِّرها.

وقد سبق الشكر في غضون الكلام لبعض الأصدقاء الأفاضل الذين قدموا إليّ العون بتصوير ما سألتهم من كتاب أو رسالة. وأخص بالذكر هنا صديقي الأستاذ محمد عزير شمس، الذي صوّر لي مقال الأستاذ الأديب مسعود عالم الندوي رحمه الله في ترجمة شبلي بعنوان "مؤسس النهضة الفكرية في الهند: العلامة شبلي النعماني"، وقد نشرها في مجلة **الضياء** التي كان هو رئيس تحريرها. ثم أرسل إلي بعض مجلدات **مقالات شبلي** التي تضمنت بحث **الجزية** وبحث **مكتبة الإسكندرية**، ولم تكن عندي هنا في الرياض، فجزاه الله خيرا.

والآن بقي علي شكر ودعاء، ودعاء بلا شكر. أما الأول فلأستاذنا الدكتور اشتياق أحمد الظلي مدير دار المصنفين ـ أعزّه الله ـ. فهو الذي اقترح عليّ تحقيق كتاب **الانتقاد**، ولم يزل يحثني على إتمامه. وأستأذنه هنا لأقول كلمة لا يرضى بها هو، ولكنها كلمة حق يجب أن تقال، ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله، كما جاء في الحديث. وهي أنه تولى إدارة دار المصنفين في ظرف عصيب، إذ كانت حالتها المادية سيئة للغاية، وكأنها مشرفة على الانهيار، فاستفرغ جهده في تطويرها وتحسينها، فسرعان ما انتعشت، وعاد إليها بهاؤها

وبهجتها. ونشطت حركة الطباعة والنشر، فأعيدت طباعة كتب كثيرة كانت نافدة منذ زمن بعيد، وعني فيها بالتصحيح وجمال الإخراج. فنحمد الله سبحانه على أن قيضه لإدارة هذه المؤسسة العلمية العريقة، فقام بها خير قيام، ونسأله عزوجل أن يشكر مسعاه، ويعينه، ويوفقه للمزيد.

أما الدعاء بلا شكر، فذلك لابني العزيز عمار الذي ذكرت له رغبة الدكتور الظلي في تحقيق كتاب **الانتقاد**، ففاجأني ذات يوم بنسخ كتاب **الانتقاد** والرسالتين، ووضع النسخة كاملة بين يديّ، ليغريني بالعمل عليها. ثم ساعدني على مقابلة معظمها على أصولها فضيق عليّ مجال الاعتذار. ولما فرغت من الضبط والتصحيح والتعليق تولّى هو مرة أخرى التعديل والتنسيق وتجهيز النسخة النهائية للطبع. ولم يكتف بهذا بل تكفل بإعداد الفهارس الفنية للأعلام والأماكن والكتب الواردة في متن الكتاب. وهكذا قد شاركني في إعداد هذه المجموعة ولم يبق إلا تصميم الغلاف، فنهض به أخوه الأكبر هشام. فالله أسأل أن يصلحهما ويزيدهما علمًا ويوفقهما للعمل بما علّمهما. أما إخراج الكتاب في هذا المظهر المشرق، فراجع إلى عناية شقيقي الأصغر الأستاذ أبي طلحة الإصلاحي صاحب مكتبة البلاغ في دهلي، فشكر الله له هذه العناية.

وأخيرًا أرجو أن أكون قد وفقت في خدمة هذه المجموعة وتقديمها إلى قراء العربية بصورة علمية تليق بمنزلة مؤلفها العلامة شبلي النعماني رحمه الله ومجمعه العلمي دار المصنفين، والله ولي التوفيق.

محمد أجمل أيوب الإصلاحي

1- * **قصة تأليف كتاب الانتقاد:**

صدر المجلد الأول من كتاب **تاريخ التمدن الإسلامي** لجرجي زيدان (1861- 1914م) سنة 1908م، وتلقّاه المستشرقون بحفاوة بالغة لكونه على منهجهم في دس المطاعن في تضاعيف الكلام بطرق ذكية بحيث يظهر للقارئ الغر أنه تقدير وثناء، وهو في باطنه ذم وهجاء. وأهدى المؤلف نسخة منه إلى صديقه العلامة شبلي النعماني لعلاقة علمية قديمة كانت بينهما. وقد أشار في رسالة له (ستأتي في الضمائم) إلى هذه العلاقة التي امتدت نحو عشرين سنة.

لا أدري أكان الشيخ يتابع روايات جرجي زيدان التاريخية التي كان ينشرها في مجلة **الهلال**، أم لا؟ ليس بعيدًا أنه قرأ طرفًا منها، وفطن أيضًا إلى إساءته من خلالها إلى التاريخ الإسلامي، ولكن لم يحملها

* من هنا تبدأ الكلمات التمهيدية للعلامة محمد رشيد رضا على كتاب مولانا شبلي النعماني.

محمل الجِدّ. أما **تاريخ التمدن الإسلامي**، فهو أولًا كتاب تاريخ، ثم تاريخ الحضارة الإسلامية، فالأمر جدٌّ كلّه، ثم هو داخل في صميم تخصص الشيخ واهتمامه. فلما تصفحه ـ وهو الخبير بكتابات المستشرقين وطرائق بحثهم ـ وانكشفت له مقاصد المصنف وأساليبه الخفية في الطعن في الخلفاء الراشدين وبني أمية والعرب عمومًا بالكذب وتحريف النصوص وما إلى ذلك، تألّمَ، وتململ، "وبات كما بات السليم المسهّد"، وثارت حميته للدين والعلم والتاريخ، فهمّ بالرد عليه. ولكنه كان موزَّع الخاطر ومشغولا بشؤون ندوة العلماء وغيرها. ثم لا حظ أن المؤلف لا يسمّي المصدر الذي ينقل منه محيلًا على المجلد والصفحة منه في موضعه، بل ذكر مصادر الكتاب في أوله على وجه العموم، فإذا أراد أحد أن يحقق ما ذكره المؤلف لم يدر من أين أخذه. فكان تتبع مصادر آرائه والكشف عن جهله أو خلطه وتحريفه فيما ينقله أمرًا في غاية الصعوبة، فكتب الشيخ إلى جرجي زيدان ليشكر له هذا الإهداء، ويطلب منه الإحالة على مصدر ما ينقله في كل موضع، ليمكن مراجعته. وقد نقل جرجي زيدان معظم هذه الرسالة في مقدمة المجلد الثاني. اقرأ ما جاء فيها، وانظر كيف انتقد الشيخ ما انتقده، ثم كيف تلطّف فيما أراغه بذكر المفسدة الأولى من مفاسد عدم الإحالة!

"... ولكنني أنتقد عليكم أمرًا لا يسعني كتمانه، وهو أن دأبكم في التأليف أنكم تكتفون بذكر مصادر الكتاب في أوله إجمالًا من غير التزام الاستشهاد في كل محل وموضوع، وفيه مفاسد كثيرة. منها: أننا رأينا كثيرين من مستشرقي أوربا يذكرون أمورًا مهمة عن المسائل العلمية أو الاختراعات وينسبونها إلى العرب، فنغتر بذلك، ويذهب بنا الفخر كل مذهب، ثم إذا راجعنا الأصل وحقّقنا الأمر يظهر أنهم استنوقوا الجمل ... ومنها: أن كتب التواريخ لها مدارج ومراتب. فما لم تُذكر أسماء الكتب بالخصوص لا يتميز جيد الرواية من رديئها، ولا أقواها من أضعفها".

وقد ذكر السيد سليمان الندوي في كتابه المبسوط في سيرة شيخه **حيات شبلي**[1]، الأحداث والملابسات التي دفعته إلى الرد على كتاب جرجي زيدان. ومما ذكر أن الشيخ تلقّى سنة 1908م رسالة من أستاذ مصري فاضل مقيم في برلين، وهو الدكتور لبيب محمود، يستفسره فيها عن كتاب في الآلات الإسلامية. ولما كان الشيخ قد أرسل هذا الكتاب قبل مدة طويلة إلى جرجي زيدان طلب إليه أن يدفع الكتاب المذكور إلى الدكتور لبيب، وأرسل هذا الطلب في طي جوابه إلى الدكتور، وبهذه المناسبة أشار فيه إلى شيء من دسائس جرجي زيدان. وفي الرد على رسالة الشيخ بعث إليه الدكتور برسالة طويلة من برلين

1- **حيات شبلي**، ص 578-579.

مؤرخة في 11 أغسطس سنة 1908م، أيد فيها رأي الشيخ في **تاريخ التمدن الإسلامي**، وكشف فيها عن بعض ما يرمي إليه جرجي زيدان بمؤلفاته. استثارت هذه الرسالة عزيمة الشيخ على نقد الكتاب، ولكن شواغله حالت دون ذلك مرة أخرى، فأوعز إلى تلميذه السيد سليمان الندوي، فكتب أولا مقالًا وجيزًا في مقاصد كتب جرجي زيدان وقيمتها العلمية، ونشره في مجلة الندوة عدد أكتوبر سنة 1908م.

ولكن في سنة 1911م بعد ما صدرت أجزاء أخرى من الكتاب، حدثت عدة أمور. ذكر صاحب **حيات شبلي**[2]، منها أن المستشرق الألماني يوسف هوروتس أستاذ اللغة العربية بكلية عليكره اقترح أن يقرر قسم من الكتاب في اختبار شهادة "مولوي فاضل". ومنها أن مقالًا نشر في صحيفة TIMES الإنكليزية عن مكتبة الإسكندرية، وذكر كاتبه أن إحراق عمر بن الخطاب للمكتبة حقيقة تاريخية كما أثبتها جرجي زيدان في **تاريخ التمدن الإسلامي** بدلائل جديدة. وذلك بعد ما نقل المستشرق مرجليوت المجلد الأول من الكتاب إلى الإنكليزية. ومنها أن جرجي زيدان رُشِّح لإلقاء المحاضرات في الجامعة المصرية، وإن كان ذلك قوبل بمعارضة شديدة، فلم ينجح المرشحون. هذه الأحداث كلها استفزت الشيخ، فاندفع وتصدى للرد على الكتاب.

وقد وصف السيد سليمان الندوي حال الشيخ وهو مكبّ على العمل، يقلّب آلاف الصفحات لعشرات الكتب ذوات المجلدات والمتعددة الطبعات، يبحث عن نقول المؤلف ويقابلها، والشهر رمضان، والجو حارّ مع شدة الرطوبة وسكون الريح. وظل يشتغل على هذه الحال منقطعا عما حوله، غير عابئ براحة جسمه، إلى أن نزل الماء الأبيض في إحدى عينيه، فكاد لا يبصر بها، فأتعب أختها، وثابر ورابط[3].

وقد أحزنه أنه لم يتمكن من إتمام نقده كما كان في نفسه، ولكنه استطاع أن يقدّم نموذجًا لما اشتمل عليه الكتاب من المطاعن، ولما سلكه المؤلف في بثّها فيه من طرائق مختلفة.

وقد لخّص الشيخ نفسه كتاب **الانتقاد** بالأردية، ونشر هذا التلخيص في مجلّة **الندوة**، عدد أكتوبر سنة 1911م قبل أن يطبع الكتاب العربي في العام التالي في الهند وفي مجلة **المنار** بالقاهرة معًا. وكتب إلى صاحبها في رسالة مؤرخة في 5 يناير: "لا يخفى على أمثالكم أن إغارات جرجي زيدان على أعراض العرب في كتابه **تاريخ التمدن الإسلامي** أكثر من أن تحصى، وإن كل ما دسَّه وَموَّه به لا أصل له أصلًا، وحين اطلعت على ذلك كاد قلبي أن يتميز من الغيظ، غير أني صبرت وأمعنت النظر فيما له نظر، ولما عيل

2- **حيات شبلي**، ص 579-580.

3- **حيات شبلي**، ص 580.

عني الصبر ونأى، قمت على ساق، وألفت رسالة أكشف فيها دسائسه. وهي الآن تطبع، وأريد إرسال ما فُرغ من طبعة منها إليكم لكي تدرجوه في جريدتكم، وكذلك إلى الفراغ منها بأسرها".

وهكذا طبع الكتاب في الهند وفي مجلة **المنار**، ثم طبعه السيد رشيد رضا في كتاب مفرد أيضًا مع بعض النقدات الأخرى.

2- **ترتيب مباحث الانتقاد:**

افتتح الشيخ نقده بمقدمة وجيزة، استغرب فيها صدور مثل هذا الكتاب وانتشاره في مصر وهي قبّة الإسلام دون أن يفطن أحد لدسائسه. ثم ذكر أنه لاشتغاله بشؤون ندوة العلماء تأخر في التصدي للرد عليه.

ثم عقد فصلًا بعنوان "معذرة إلى المؤلف". وهو من أروع ما كتبه الشيخ في العربية. ولا شك أن أسلوبه في هذا الانتقاد كله يمتاز بقوة البيان وفصاحته، ولكن هذا الفصل قد فاق في ذلك الفصول الأخرى. وبعد هذا الفصل تأتي الفصول الأساسية وهي:

1- عصبية العرب على العجم.

2- مثالب بني أمية.

3- طرف من مآثر بني أمية وسيرتهم.

4- صنيع المؤلف بالعباسية.

5- الخلفاء الراشدون.

6- تاريخ العلوم الإسلامية.

تمهيد[4]:

تاريخ التمدن الإسلامي لجرجي أفندي زيدان صاحب الهلال مشهور. وقد سبق لنا تقريظه في **المنار**، ونقد بعض مباحثه. وذكرنا أنَّا كنا نود لو نجد سعة من الوقت لمطالعته كله، ونقده نقدًا تفصيليًا. ولما عرضه مؤلفه على نِظَارة المعارف المصرية وطلب منها أن تقرره للتدريس في مدارسها عهدت النظارة إلى بعض أساتذتها بمطالعته وإبداء رأيهم فيه، فلما طالعوه بينوا للنظارة أن فيه غلطًا كثيرًا، وأنه غير جدير بأن يعتمد عليه في التدريس ولا المطالعة، فلأجل هذا لم تقرره النظارة. وكنت انتقدت الأساتذة الذين

4- نشر هذا التمهيد مع القسم الأول من الانتقاد في مجلة **المنار**، المجلد 15، العدد الأول، محرم 1330هـ/ يناير 1912م. ثم لما نشره السيد رشيد رضا في كتاب مستقل أنشأ له مقدمة أخرى ستراها في آخر هذه المجموعة.

طالعوا الكتاب وانتقدوه أنهم لما يكتبوا ما رأوه فيه من الغلط وبينوه للناس، وللمصنف أيضًا لعله يرجع إلى الصواب إذا ظهر له، فإنه يدعو الكتّاب دائمًا إلى نقد كتبه.

نعم، إن بعض من قرأه قد انتقده بمقالات نشرت في جريدة **المؤيد**، وأجاب المصنف عن بعض ما انتقد عليه واعترف ببعض، وقد ذكرت هذا في **المنار**.

ويرى بعض الناقدين لهذا التاريخ قولًا وكتابةً أن مؤلفه يتعمد التحامل على العرب وعلى الإسلام نفسه. وكنت إذا سمعت ذلك منهم أعارضهم وأرجح أنه غير متعمد، وأن السبب في أكثر ما أخطأ به هو (إمّا)[5] عدم فهم بعض المسائل، كتفسيره لمسألة القول بخلق ألفاظ القرآن بأن القرآن غير منزل من عند الله، وكخطئه فيما ذكره عن ثروة المسلمين في عصر النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك مما انتقدناه عليه في **المنار**. وإما جعل بعض الوقائع الجزئية قواعد كلية عامة، وهذا معهود في جميع مؤلفاته. ولكن ظهر لنا مما كتبه بعد ذلك ومن بعض حديثه معنا ومع غيرنا من أصحابه أنه يكاد يكون من الشعوبية الذين يتحاملون على العرب، ويفضلون العجم عليهم. وكان هذا سبب ترجمة هذا الكتاب بالتركية.

وقد انبرى في هذه الأيام الشيخ شبلي النعماني العلامة المصلح الشهير مؤسس جمعية ندوة العلماء في الهند ومحرر مجلتها إلى الرد على هذا التاريخ، وكتب إلينا أنه يريد أن يرسل إلينا ما يكتبه ويطبعه من هذا الرد بالتدريج، لنشره في **المنار**، كلما طبع منه شيئًا في لكهنئو أرسله إلى أن يتم. ولما كان الانتقاد من مثل هذا العالم المؤرخ هو ضالتنا وضالة صديقنا وصديقه المؤلف، بادرنا إلى نشره معتذرين عما في أوله من شدة الحكم، و ودّنا لو لم يصرح به وإن أثبته. ولولا أنه طبعه لحذفناه منه.

السيد رشيد رضا

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه أجمعين.

إن الدهر دار العجائب، ومن إحدى عجائبه[6] أن رجلًا من رجال العصر يؤلف في تاريخ تمدن الإسلام كتابًا يرتكب فيه من[7] تحريف الكلم، وتمويه الباطل، وقلب الحكاية، والخيانة في النقل، وتعمد الكذب، ما يفوق الحد، ويتجاوز النهاية. وينتشر هذا الكتاب في مصر، وهي غرة البلاد، وقبّة الإسلام،

5- زيادة يقتضيها السياق.

6- كذا في الطبعتين والمنار، ولعل المقصود: "من أعجب عجائبه".

7- "من" ساقطة من **المنار** والطبعة الثانية.

ومغرس العلوم؛ ثم يزداد انتشارًا في العرب والعجم، ومع هذا كله لا يتفطن أحد لدسائسه[8] ژ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ︀ ︁ ︂ ︃ ︄ ︅ ︆ ︇ ︈ ︉ ︊ ︋ ︌ ︍ ︎ ️ ︐ ︑ ︒ ︓ ︔ ︕ ︖ ︗ ︘ ︙ ︚ ︛ ︜ ︝ ︞ ︟ ︠ ︡ ︢ ︣ ︤ ︥ ︦ ︧ ︨ ︩ ︪ ︫ ︬ ︭ ︮ ︯ ︰ ︱ ︲ ︳ ︴ ︵ ︶ ︷ ︸ ︹ ︺ ︻ ︼ ︽ ︾ ︿ ﹀ ﹁ ﹂ ﹃ ﹄ ﹅ ﹆ ﹇ ﹈ ﹉ ﹊ ﹋ ﹌ ﹍ ﹎ ﹏ ﹐ ﹑ ﹒ ﹓ ﹔ ﹕ ﹖ ﹗ ﹘ ﹙ ﹚ ﹛ ﹜ ﹝ ﹞ ﹟ ﹠ ﹡ ﹢ ﹣ ﹤ ﹥ ﹦ ﹧ ﹨ ﹩ ﹪ ﹫ ﹬ ﹭ ﹮ ﹯ ﹰ ﹱ ﹲ ﹳ ﹴ ﹵ ﹶ ﹷ ﹸ ﹹ ﹺ ﹻ ﹼ ﹽ ﹾ ﹿ ﺀ ﺁ ﺂ ﺃ ﺄ ﺅ ﺆ ﺇ ﺈ ﺉ ﺊ ﺋ ﺌ ﺍ ﺎ ﺏ ﺐ ﺑ ﺒ ﺓ ﺔ ﺕ ﺖ ﺗ ﺘ ﺙ ﺚ ﺛ ﺜ ﺝ ﺞ ﺟ ﺠ ﺡ ﺢ ﺣ ﺤ ﺥ ﺦ ﺧ ﺨ ﺩ ﺪ ﺫ ﺬ ﺭ ﺮ ﺯ ﺰ ﺱ ﺲ ﺳ ﺴ ﺵ ﺶ ﺷ ﺸ ﺹ ﺺ ﺻ ﺼ ﺽ ﺾ ﺿ ﻀ ﻁ ﻂ ﻃ ﻄ ﻅ ﻆ ﻇ ﻈ ﻉ ﻊ ﻋ ﻌ ﻍ ﻎ ﻏ ﻐ ﻑ ﻒ ﻓ ﻔ ﻕ ﻖ ﻗ ﻘ ﻙ ﻚ ﻛ ﻜ ﻝ ﻞ ﻟ ﻠ ﻡ ﻢ ﻣ ﻤ ﻥ ﻦ ﻧ ﻨ ﻩ ﻪ ﻫ ﻬ ﻭ ﻮ ﻯ ﻰ ﻱ ﻲ ﻳ ﻴ ﻵ ﻶ ﻷ ﻸ ﻹ ﻺ ﻻ ﻼ ﻽ ﻾ ＀ ！ ＂ ＃ ＄ ％ ＆ ＇ （ ） ＊ ＋ ， － ． ／ ０ １ ２ ３ ４ ５ ６ ７ ８ ９ ： ； ＜ ＝ ＞ ？ ＠ Ａ Ｂ Ｃ Ｄ Ｅ Ｆ Ｇ Ｈ Ｉ Ｊ Ｋ Ｌ Ｍ Ｎ Ｏ Ｐ Ｑ Ｒ Ｓ Ｔ Ｕ Ｖ Ｗ Ｘ Ｙ Ｚ ［ ＼ ］ ＾ ＿ ｀ ａ ｂ ｃ ｄ ｅ ｆ ｇ ｈ ｉ ｊ ｋ ｌ ｍ ｎ ｏ ｐ ｑ ｒ ｓ ｔ ｕ ｖ ｗ ｘ ｙ ｚ ｛ ｜ ｝ ～ ｟ ｠ ｡ ｢ ｣ ､ ･ ｦ ｧ ｨ ｩ ｪ ｫ ｬ ｭ ｮ ｯ ｰ ｱ ｲ ｳ ｴ ｵ ｶ ｷ ｸ ｹ ｺ ｻ ｼ ｽ ｾ ｿ ﾀ ﾁ ﾂ ﾃ ﾄ ﾅ ﾆ ﾇ ﾈ ﾉ ﾊ ﾋ ﾌ ﾍ ﾎ ﾏ ﾐ ﾑ ﾒ ﾓ ﾔ ﾕ ﾖ ﾗ ﾘ ﾙ ﾚ ﾛ ﾜ ﾝ ﾞ ﾟ ﾠ ﾡ ﾢ ﾣ ﾤ ﾥ ﾦ ﾧ ﾨ ﾩ ﾪ ﾫ ﾬ ﾭ ﾮ ﾯ ﾰ ﾱ ﾲ ﾳ ﾴ ﾵ ﾶ ﾷ ﾸ ﾹ ﾺ ﾻ ﾼ ﾽ ﾾ ﾿ ￀ ￁ ￂ ￃ ￄ ￅ ￆ ￇ ￈ ￉ ￊ ￋ ￌ ￍ ￎ ￏ ￐ ￑ ￒ ￓ ￔ ￕ ￖ ￗ ￘ ￙ ￚ ￛ ￜ ￝ ￞ ￟ ￠ ￡ ￢ ￣ ￤ ￥ ￦ ￧ ￨ ￩ ￪ ￫ ￬ ￭ ￮ ￯ ￰ ￱ ￲ ￳ ￴ ￵ ￶ ￷ ￸ ￹ ￺ ￻ ￼ � ￾ ￿ ژ[9].

لم يكن المرء ليجترئ على مثل هذه الفظيعة في مبتدأ الأمر ولكن تدرج إلى ذلك شيئًا فشيئًا. فإنه أصدر الجزء الثاني من الكتاب، وذكر فيه مثالب العرب دسيسةً. يتطلع بها على إحساس الأمة وعواطفها، ولما لم يتنبه لذلك أحد، ولم ينبض لأحد عرق، ووجد الجو صافيًا، أرخى العنان، وتمادى في الغي، وأسرف في النكاية بالعرب[10] عمومًا، وخلفاء بني أمية خصوصًا.

وكان يمنعني عن النهوض إلى كشف دسائسه اشتغالي بأمر "ندوة العلماء" ولكن لما عمّ البلاء، واتسع الخرق، وتفاقم الشر، لم أطق الصبر، فاختلست من أوقاتي أيامًا، وتصديت للكشف عن عوار هذا التأليف، والإبانة عما فيه من أنواع الإفك والزور، وأصناف التحريف والتدليس.

معذرة إلى المؤلف:

إني أيها الفاضل المؤلف غير جاحد لمنّتك، فإنك قد نوّهت باسمي في تأليفك هذا، وجعلتني موضع الثقة منك، واستشهدت بأقوالي ونصوصي، ووصفتني بكوني من أشهر علماء الهند، مع أني أقلهم بضاعة، وأقصرهم باعًا، وأخملهم ذكرًا. ولكن مع كل ذلك هل كنت أرضى بأن تمدحني، وتهجو العرب فتجعلهم غرضًا لسهامك ودريّة لرمحك، ترميهم بكل معيبة وشين، وتعزو إليهم كل دنية وشر، حتى تقطعهم إرَبًا إرَبًا، وتمزقهم كل ممزق؟

وهل كنت أرضى بأن تجعل بني أمية لكونهم عربًا بحتًا من أشر خلق الله وأسوئهم، يفتكون بالناس، ويسومونهم سوء العذاب، ويهلكون الحرث والنسل، ويقتلون الذرية، وينهبون الأموال، وينتهكون الحرمات، ويهدمون الكعبة، ويستخفون بالقرآن؟

وهل كنت أرضى بأن تنسب حريق خزانة الإسكندرية إلى عمر بن الخطاب، الذي شهدت[11] بعدله الأرض والسماء؟

8- قد علم من التمهيد أن كثيرين قد فطنوا لما في الكتاب من الخطأ وبعضهم انتقدوه. (**المنار**).

9- سورة ص، الآية: 5.

10- في **المنار** والطبعة الثانية: "في العرب"، وهو أشهر. وقد ورد "النكاية بالعدو" أيضًا في كتابات الأدباء. انظر: **المآخذ على شراح ديوان المتنبي**، ج 5، ص 239، و**نفح الطيب**، ج 1، ص 441.

11- في الطبعة الهندية: "قامت". وجاء في تعليق مجلة **المنار**: "لعل الأصل: شهدت". والظاهر أن "قامت" سهو.

وهل كنت أرضى بأن تمدح بني العباس، فتعدّ من مفاخرهم[12] أنهم نزلوا العرب منزلة الكلب، حتى ضرب بذلك المثل، وأن المنصور بنى القبة الخضراء إرغامًا للكعبة، وقطع الميرة عن الحرمين استهانة بهما؛ وأن المأمون كان ينكر نزول القرآن، وأن المعتصم بالله أنشأ كعبة في سامرّا، وجعل حولها مطافًا، واتخذ منى وعرفات؟

وهَبْ أني عدمتُ الغيرة على الملة والدين، وافتخرت كصنيع بعض الأجانب بأني فلسفي بحت عادم لكل عاطفة ووجدان، فلا أرضى ولا أغضب، ولا أُسَرّ ولا أغتاظ، ولا أفرح ولا أتألم؛ وهب أني حملت نفسي على احتمال الضيم، وقبول المكروه، والصَّمم عن البذاء، ومجازاة السيئة بالحسنة، ومكافأة الخبيث بالطيب، فهل كنتُ أرضى بأن تشوه وجه التاريخ، وتدمغ الحق، وتروِّج الكذب، وتفسد الرواية، وتقلب الحقيقة، وتنفق التهم، وتعود الناس بالخرافة؟ بئس ما زعمت أيها الفاضل! فإن في الناس بقايا، وإن الحق لا يعدم أنصارًا!

إن الغاية التي توخاها المؤلف ليس إلا تحقير الأمة العربية وإبداء مساويها، ولكن لما كان يخاف ثورة الفتنة غير مجرى القول، ولبس الباطل بالحق. بيان ذلك أنه جعل لعصر الإسلام ثلاثة أدوار: دور الخلفاء الراشدين، ودور بني أمية، ودور بني العباس؛ فمدح الدور الأول وكذلك الثالث (ظاهرًا لا باطنًا كما سيجيء).

ولما غرَّ الناس بمدحه للخلفاء الراشدين، وهم سادتنا وقدوتنا في الدين، وبمدحه لبني العباس، وهم أبناء عم النبي صلى الله عليه وسلم، وبهم[13] فخارنا في بث التمدن وأُبَّهة الملك، ورأى أن بني أمية ليست لهم وجهة دينية، فلا ناصر لهم، ولا مدافع عنهم، تفرغ لهم، وحمل عليهم حملة شنعاء، فما ترك سيئة إلا وعزاها إليهم، وما خلَّى حسنة إلا وابتزها منهم. ثم لو كان هذا لأجل أنهم من آل مروان أو لكونهم من سلالة أمية لكنا في غنى عن الذب عنهم، والحماية لهم، ولكن كل ذنبهم أنهم العرب على صرافتهم[14]، ما شابتهم العجمة[15] مطلقًا كما قال:

12- في الطبعة الأولى: "من إحدى مفاخرهم". والمثبت من المنار.

13- في الطبعة الثانية: وهم.

14- يعني: خلوصهم من الشوائب، من صرف الشراب صروفًا: لم يمزجه. ولم أجد "الصرافة" في كتب اللغة، وأخشى أن يكون من لغة الجرائد في زمن المؤلف.

15- في الطبعتين: "العجمية"، والمثبت من المنار.

ـ "وتمتاز ـ أي دولة بني أمية ـ عن الدولة العباسية بأنها عربية بحتة"[16].

"وجملة القول أن الدولة الأموية دولة عربية أساسها طلب السلطة والتغلب" (الجزء الرابع صفحة 103).

عصبية العرب على العجم:

أطال المؤلف وأطنب في إثبات هذه الدعوى، فذكر طرفًا منه في الجزء الثاني مدسوسًا (انظر صفحة 18) ثم جعل له عنوانًا خاصًّا في الجزء الرابع (58)، وهذه نصوصه:

- فإن العرب كانوا يعاملونهم معاملة العبيد.
- وإذا صلَّوا خلفهم في المسجد حسبوا ذلك تواضعًا لله.
- وكانوا يحرمون الموالي من الكنى، ولا يدعونهم إلا بالأسماء والألقاب، ولا يمشون في الصف معهم.
- وكانوا يقولون: لا يقطع الصلاة إلا ثلاثة: حمار أو كلب أو مولى.
- فكان العربي يعدّ نفسه سيدًا على غير العربي، ويرى أنه خُلِق للسيادة، وذاك للخدمة.
- فتوهم العرب في أنفسهم الفضل على سائر الأمم حتى في أبدانهم وأمزجتهم، فكانوا يعتقدون أنه لا تحمل في سن الستين إلا قرشية، وأن الفالج لا يصيب أبدانهم.
- ومنعوا غير العرب من المناصب الدينية المهمة كالقضاء، فقالوا: لا يصلح للقضاء إلا عربي. وحرموا منصب الخلافة على ابن الأمة ولو كان أبوه قرشيًّا ... ولا يزوجون الأعجمي عربية، ولو كان أميرًا، وكانت هي من أحقر القبائل.
- وكان الأمويون في أيام معاوية يعدون الموالي أتباعًا وأرقاء. وتكاثروا، فأدرك معاوية الخطر من تكاثرهم على دولة العرب، فهمّ أن يأمر بقتلهم كلهم[17] أو بعضهم.

اعلم أن للمؤلف في إنفاق باطله أطوارًا شتى، فمنها:

- تعمد الكذب، كما سترى.
- ومنها: تعميمه لواقعة جزئية.
- ومنها: الخيانة في النقل، وتحريف الكلم عن مواضعه.

16- يعني: "تاريخ التمدن الإسلامي". انظر الطبعة الثالثة، ج 2، ص 18.

17- "كلهم" ساقط من الطبعة الثانية.

- ومنها: الاستشهاد بمصادر غير موثقة[18] مثل كتب المحاضرات والفكاهات.

وهاك أمثلة من كل نوع منها:

* قال: "إذا صلوا خلفهم في المسجد حسبوا ذلك تواضعًا لله، وكانوا يحرمون الموالي من الكنى إلخ. وكانوا يقولون لا يقطع الصلاة إلا ثلاثة إلخ".

غير خافٍ على من له إلمام بتاريخ الفرس والعرب أن الفرس كانت قبل الإسلام تحتقر العرب وتزدريهم. ولما أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابه إلى كسرى العجم اشمأزَّ. وقال: عبدي يكتب إليّ[19]! وكتب يزْدَجرْد إلى سعد بن أبي وقاص فاتح القادسية أن العرب مع شرب ألبان الإبل وأكل الضب بلغ بهم الحال إلى أن تمنّوا دولة العجم، فأفٍ لك أيها الدهر الدائر[20]! وكانت ملوك الحيرة تحت إمرة ملوك العجم.

ثم لما شرف الله العرب بالإسلام انتصفت العرب من العجم واستنكفوا من سيادتهم عليهم، وجاءت الشريعة الإسلامية ماحية لكل فخر ونخوة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبته الأخيرة في حجة الوداع أن: "لا فضل للعربي على العجمي، ولا للعجمي على العربي. كلكم أبناء آدم"[21].

وحينئذ ارتفع التمايز، وتساوى الناس. ولكن مع ذلك بقيت في بعض الناس من كلا الطرفين حزازات كامنة في صدورهم، كانت سببًا لحدوث حزبين متقابلين: يسمى أحدهما "الشعوبية"، وهي التي تحتقر العرب وترميه بكل معيبة، حتى إن أبا عبيدة صنف كتبًا عديدة يطعن فيها على أنساب كل قبيلة من

18- في **المنار** والطبعة الثانية: "موثوقة".

19- انظر: **تاريخ الطبري**، ج 2، ص 655، و**دلائل النبوة** لأبي نعيم، ج 1، ص 348.

20- لم أقف عليه في **تاريخ الطبري** وغيره، غير أن ما نُقِل ترجمة لبتين مشهورين وردا في بعض نسخ **الشاهنامة** لفردوسي ضمن رسالة رستم إلى سعد بن أبي وقاص على هذا الوجه:

زشِيرِ شُشُر خُوردن وسُوسمار عرب را بجايي رسيدست كار

كـه تحتِ عجـم را كند آرزي تفـر باد بر چرخ گردان تفوي

انظر: **شاهنامه فردوسي**، تحقيق: آ. برتلس (موسكو 1971م، ج 9، ص 322، وقد أثبتها المحقق في الحاشية. والراجح أنها من الأبيات المدسوسة في متن بعض النسخ المتأخرة من **الشاهنامه**.

21- رويت أجزاء الخطبة في كتب الحديث والتاريخ والسيرة بألفاظ مختلفة، وجاء في **مسند أحمد**، ج 38، ص 474: "ألا، إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد. ألا، لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا أحمر على أسود، ولا أسود على أحمر، إلا بالتقوى".

قبائل العرب[22]. والثاني المتعصبون للعرب. وقد عقد العلامة ابن عبد ربه في كتابه **العقد الفريد** بابًا في حجج كلا الطرفين وأقوالهما[23]. ومعظم ما نقله المؤلف في إثبات عصبية العرب هي أقوال ذكرها صاحب **العقد** في هذا الباب، كما لوّح به المؤلف في هامش الكتاب.

وإذا تصفحت الكتب يظهر لك أن الأقوال التي نسبها إلى العرب عمومًا إنما هي أقوال شِرذِمة خاصة موسومة بأصحاب العصبية. وصاحب **العقد** حيثما ذكر هذه الأقوال صدّرها بقوله: قال أصحاب العصبية من العرب. وأنت تعلم أن هذه العصبة ليست كافة العرب ولا أكثرها، بل ولا عُشر معشارها، فإنك سترى أن هؤلاء أناس شزرة[24] مغمورون في الناس.

ثم إن المؤلف ما اقتنع بذلك، بل ربما نسب قولَ رجل معين معلوم الاسم إلى العرب عامة، فقال ناقلًا عن كتاب **العقد**: وكانوا يكرهون أن يصلوا خلف الموالي، وإذا صلوا خلفهم قالوا: إنا نفعل ذلك تواضعًا لله؛ فإن صاحب **العقد** نسب هذا القول إلى نافع بن جُبير[25]، فأخذه المؤلف وجعله قولًا عامًا للعرب. وهذه الصنيعة أعني تعميم الواقعة الجزئية هي أكبر الحيل التي يرتكبها المؤلف لترويج باطله، بل هي قطب رحى تأليفه.

* قال المؤلف: "فأدرك معاوية الخطر من تكاثرهم على دولة العرب، فهمّ أن يأمر بقتلهم كلهم أو بعضهم". (الجزء الرابع صفحة 59).

إن نص معاوية الذي نقله المؤلف بعد هذه العبارة هو هذا: "كأني أنظر إلى وثبةٍ منهم على العرب والسلطان، فرأيت أن أقتل شطرًا وأدع شطرًا". فأنت ترى أن الرواية على تقدير صحتها ليس فيها إلا أن معاوية رأى أن يقتل شطرًا منهم، ولكن المؤلف زاد على العبارة، وقال: إن معاوية همّ أن يأمر بقتلهم كلهم.

* قال المؤلف: "فكانوا يعتقدون أن الفالج لا يصيب أبدانهم" (الجزء الرابع صفحة 60).

استشهد في هذه الدعوى بـ: **طبقات الأطباء** كما لوّح في هامش الكتاب. وأيم الله لو كنت تقف على عبارة **الطبقات** لوقعت في أشدِّ حيرة من اجتراء المؤلف على قلب الحكاية، وتغيير الرواية. ذكر

22- انظر: **وفيات الأعيان**، ج 5، ص 235. وأبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي بالولاء صاحب **مجاز القرآن**، ألّف نحو مائتي كتاب. توفي بالبصرة سنة 209هـ.

23- **العقد الفريد**، ج 3، ص 403-417.

24- كذا في الطبعتين. وفي **المنار**: "شرذمة". والشزرة جمع شازر. شزره وإليه شزرًا: نظر كنظر المبغض المعادي.

25- **العقد الفريد**، ج 3، ص 412- 413.

صاحب **الطبقات** تحت ترجمة عيسى الطبيب (الراجح أنه نصراني) أن المهدي ضربه فالج، فحضر المتطببون، ومنهم عيسى صاحب الترجمة، فقال: المهدي بن المنصور بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس يضربه فالج؟ لا والله، لا يضرب أحدًا من هؤلاء ولا نسلهم فالج أبدًا إلا أن يبذروا بذورهم في الروميات والصقلبيات وما أشبههن[26].

قد نقل صاحب **الطبقات** بعد الحكاية المذكورة عن يوسف الطبيب[27] أن إبراهيم بن المهدي لما اعتلّ بعلة شبيهة بالفالج دعا يوسف وقال له: ما العلة عندك في عروض هذه العلة لي؟ قال يوسف: "فعلمت[28] أنه كان حفظ عن أمه قول عيسى أبي قريش[29] في المهدي وولده أنه لا يعرض لعقبه الفالج إلا أن يبذروا بذورهم في الروميات، وأنه قد أمل أن يكون الذي به فالجًا لا عارض الموت. فقلت: لا أعرف لإنكارك هذه العلة معنىً، إذ كانت أمك التي قامت عنك دُنباوندية، ودُنْباوَند أشد بردًا من كل أرض الروم. فكأنه تفرج إلى قولي، صدقني، وأظهر السرور"[30].

فأنت ترى أن الظن ببراءتهم من الفالج إنما كان مبناه حر أرض العرب، وليس له أدنى مساس بشرف النسل. ولو كان كما يتبادر إلى الذهن من عد أسماء آباء المهدي فهو يختص بعائلة النبي صلى الله عليه وسلم، لا يُفهم منه العموم مطلقًا. ولذلك لما ذكر لإبراهيم (وهو ابن الخليفة المهدي) أن أمه من دُنباوند وهو أشد بردًا من كل[31] أرض الروم، ذهب عنه استغرابه عروض الفالج له.

فانظر كيف كان مجرى الحكاية، فغيرها المؤلف، وارتكب لذلك خيانات تترى!

ثم إن هذا قول عيسى الطبيب، ولا يدرى أنه عربي أم لا؟ وغالب الظن أنه نصراني. وهب أنه عربي، فهو رجل من حاشية الدولة يريد التزلّف إلى الخليفة والتملق له، فهل يكون قوله قول العرب كافة؟

* قال المؤلف: ومنعوا غير العرب من المناصب الدينية المهمة كالقضاء، فقالوا: لا يصلح للقضاء

26- **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، ج 2، ص 81.

27- هو أبو الحسن يوسف بن إبراهيم، كانت أمه ظئرًا لإبراهيم بن المهدي، فعرف بابن الداية. ونعت برضيع المعتصم، وكان كاتب إبراهيم وحاسبه. ألف كتابًا في أخبار الأطباء، وهو من مصادر ابن أبي أصيبعة. انظر: **معجم الأدباء**، ج 2، ص 557، ومقدمة كتاب **المكافأة** لابنه أبي جعفر.

28- السياق في الطبعة الأولى: "بالفالج ودعا يوسف .. هذه العلة بي علمت". والمثبت من **المنار**.

29- "أبو قريش" كنية عيسى الطبيب المذكور، وقد كناه بها المهدي.

30- **عيون الأنباء**، ج 2، ص 81.

31- لفظ "كل" ساقط من الطبعة الثانية.

إلا عربي: (الجزء الرابع صفحة 60) وأسند هذه الرواية إلى ابن خلكان.

حقيقة هذا القول: أن الحجاج لما أسر سعيد بن جبير التابعي المشهور، وكان من الموالي، قال له ممتنّا عليه: أما جعلتك إمامًا للصلاة في الكوفة، ولم يكن (يؤم)[32] في الكوفة إلا العرب؟ قال ابن جبير: بلى[33]. ثم قال له الحجاج: أليس أني لما أردت أن أولّيك قضاء الكوفة[34] ضج العرب، وقالوا: لا يصلح للقضاء إلا عربي؟ وقد ذكر الرواية ابن خلكان بطولها[35]. ولا يخفى عليك أن الكوفة لم يكن إذ ذاك فيها إلا العرب، وظاهر أن القضاء لا يصلح له إلا من كان عارفًا بعوائد الأمة، مطلعًا على خصائصهم وكيفية تعاملهم فيما بينهم، وسعيد بن جبير لم يكن من العرب. ولو كان استنكاف أهل الكوفة من قضائه لأجل كونه من الموالي لاستنكفوا من إمامته للصلاة، فإن الإمامة أعظم شرفًا، وأرفع محلًّا من القضاء. وهذا أبو حنيفة كان من الموالي وأرادوا أن يولّوه القضاء في عصر بني أمية فامتنع، ولم يرض بذلك. وقد ذكر الواقعة ابن خلكان مفصلًّا[36].

* قال المؤلف: "وحرّموا منصب الخلافة على ابن الأمة، ولو كان قرشيًّا".

نعم، ولكن لم يكن هذا للاستهانة به. قال الأصمعي: كانت بنو أمية لا تبايع لبني أمهات الأولاد، فكان الناس يرون أن ذلك للاستهانة بهم. ولم يكن لذلك، ولكن لما كانوا يرون أن زوال ملكهم على يد ابن أم ولد[37].

أما ما استدل به المؤلف من قول هشام بن عبد الملك لزيد بن علي: إنك ابن أمة، ولذلك لا تصلح للخلافة؛ فقد رد[38] عليه زيد وقال: إن إسماعيل كان ولد الجارية، وكان سيد البشر محمد من سلالته. ومن المعلوم أن زيدًا ـ وهو ابن الإمام زين العابدين ـ أرفع شأنًا، وأعظم محلًّا، وأطيب أرومة،

32- من **وفيات الأعيان**.

33- في الطبعة الأولى و**المنار**: "نعم"، وصوابه من الوفيات.

34- في **الوفيات**: "أما وليتك القضاء".

35- **وفيات الأعيان**، ج 2، ص 373، وجاء في الطبعة الثانية بعد قوله: ممتنا عليه: "أما قدمت الكوفة وليس بها إلا عربي فجعلتك إمامًا؟ فقال: بلى. ثم قال له الحجاج: أما وليتك القضاء، فضج أهل الكوفة وقالوا ...". وهو نص عبارة ابن خلكان أثبتها مكان كلام المؤلف مع الإحالة على **الوفيات**، ج 1، ص 366، دون الإشارة إلى هذا التصرف.

36- انظر: **وفيات الأعيان**، ج 5، ص 407.

37- انظر الجزء الثاني من **العقد الفريد**، طبع مصر صفحة 330، (المؤلف). وانظر طبعة لجنة التأليف، ج 6، ص 131.

38- في **المنار**: "ردَّه".

وأصدق قولًا من هشام. ثم لو كان هذا الأمر حقًّا ما كانوا يولون الخلافة يزيد بن الوليد الأموي ومروان الحمار، وهما ابنا أمة.

ولما فرغنا من إبداء شطر من خيانات المؤلف ليكون كالعنوان على دأبه في تأليفاته حان لنا أن نحقق أصل المسألة، أي أن العجم والموالي هل كانوا أذلاء ساقطين مرذولين، يعاملون معاملة العبيد في عصر بني أمية، كما يدّعيه المؤلف؛ أو كانوا بمحل من الشرف والعزة يعترف لهم العرب بالفضل والسؤدد، ويوفّى لهم أوفى قسط وأكمل حق.

اعلم أن البلاد التي كانت عواصم الأقاليم وقواعدها في عصر بني أمية هي: مكة والمدينة والبصرة والكوفة واليمن ومصر والشام والجزيرة وخراسان، وكان لكل هذه الأصقاع إمام يقودهم ويسود عليهم، وهذه أسماؤهم:

مكة المشرفة: عطاء بن أبي رباح، هو أستاذ الإمام أبي حنيفة.

اليمن: طاوس.

الشام: مكحول.

مصر: يزيد بن أبي حبيب.

الجزيرة: ميمون بن مهران.

خراسان: ضحاك بن مزاحم.

البصرة: الإمام الحسن البصري.

الكوفة: إبراهيم النخعي.

وكل هؤلاء غير إبراهيم النخعي كانوا من الموالي، وبعضهم أبناء الإماء. ومع كونهم أعجامًا وكونهم أولاد الإماء، كانوا سادة الناس وقادتهم، تُذعن لهم العرب، وتحترمهم خلفاء بني أمية وولاة الأمر.

فأما عطاء بن أبي رباح، فمع كونه ابن سندية كان شيخ الحرم وإليه المرجع في الفتوى، وعليه المعوّل في المسائل. قال ابن خلكان في ترجمته. "قال إبراهيم بن عمر[39] بن كيسان: أذكرهم في زمان بني

39- في الطبعتين والمنار: "عمرو" والصواب ما أثبت من **وفيات الأعيان**. انظر ترجمته في **التاريخ الكبير** للبخاري، ج 1، ص 307.

أمية يأمرون في الحج صائحًا يصيح: لا يفتي الناس إلا عطاء بن أبي رباح"[40]. وهل يمكن أن ينادى بمثل ذلك من غير رضى الخلفاء[41].

وأما طاوس فلما قضى نحبه بمكة ازدحم الناس في جنازته حتى تعذرت الصلاة عليه. وكان إبراهيم بن هشام إذ ذاك واليًا على مكة، فاستعان بالشرطة. ومشى في جنازته عبد الله ابن الإمام حسن عليه السلام واضعًا نعشه[42] على عاتقه. وصلى عليه الخليفة هشام بن عبد الملك الأموي. ذكر كل هذا العلامة ابن خلكان في ترجمة طاوس[43]، فهل تكون منزلة أعظم من ذلك؟

وأما مكحول الشامي فأحد الأئمة المتبوعين. وقال الزهري: العلماء أربعة: فلان، وفلان، (وفلان)[44]، ومكحول[45].

وأما يزيد بن أبي حبيب، فهو الذي أرسله عمر بن عبد العزيز ليفقه الناس في مصر، ويفتيهم في المسائل. وهو المعلم الأول لهم كما صرح بذلك السيوطي في **حسن المحاضرة**[46].

وأما ميمون بن مهران، فمع فضيلته وسيادته كان أميرًا على الخراج في الجزيرة، كما صرَّح به ابن قتيبة في **المعارف**[47].

أما حسن البصري، فحدث عن البحر ولا حرج، يذعن له الملوك والسادة والقواد، وعليه المعوّل، وإليه المنتهى[48].

40- **وفيات الأعيان**، ج 3، ص 261.

41- الأمر أكبر من ذلك، كان عطاء يشدد في وعظ عبد الملك والوليد فيقبلان منه. راجع في صفحة 422 و 423 من مجلد **المنار** التاسع وعظه لعبد الملك، وهو جالس معه على كرسيه، وترفعه عن الأخذ منه، وقول عبد الملك عند خروجه: "هذا وأبيك الشرف"، ومخاطبته للوليد باسمه وتشديده في وعظه حتى أغمى عليه. (**المنار**).

42- غير في الطبعة الثانية إلى سريره دون إشارة ودون سبب.

43- **وفيات الأعيان**، ج 2، ص 509.

44- زيادة يقتضيها السياق.

45- انظر: **وفيات الأعيان**، ج 3، ص 13. ونص قول الزهري: العلماء أربعة: سعيد بن المسيب بالمدينة، والشعبي بالكوفة، والحسن البصري بالبصرة، ومكحول بالشام.

46- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، ج 1، ص 299.

47- **المعارف**، ص 448.

48- راجع في 423 وما بعدها من مجلد **المنار** التاسع إغلاظ الحسن على الحجاج، وفي صفحة 498 منه نصيحته الوالي بني أمية على العراق. (**المنار**).

ذكر السخاوي في **شرح ألفية الحديث** للعراقي (طبع لكهنو صفحة 498 و499)[49] أن هشامًا قال للزهري: من يسود أهل مكة؟ قال: عطاء. قال: بم سادهم؟ قال: بالديانة والرواية. قال هشام: نعم من كان ذا ديانة حقت الرياسة له[50]. ثم سأل عن اليمن قال: طاوس. وكذلك سأل عن مصر والجزيرة وخراسان والبصرة والكوفة. فأخذ الزهري يعد أسماء سادات هذه البلاد، وكلما سمى رجلًا كان هشام يسأل: هل هو عربي أم مولى؟ وكان يقول الزهري: مولى، إلى أن أتى على النخعي، وقال: إنه عربي. فقال هشام: "الآن فرّجت عني. والله ليسودن الموالي العرب، ويُخطب لهم على المنابر، والعرب تحتهم"[51].

إن التابعين لهم أعلى محل في تاريخ الإسلام، ورأسهم سعيد بن جبير، وهو أسود. وقد ولاه الحجاج بن يوسف إمامة الصلاة في الكوفة، كما ذكره ابن خلكان في ترجمته[52]. والكوفة إذ ذاك جمجمة العرب وقبة الإسلام، وهل يصح بعد ذلك دعوى المؤلف أن العرب كانت تستنكف من الصلاة خلف الموالي؟

49- القوسان وما بينهما نقلا في الطبعة الثانية إلى الحاشية.

50- قوله: من كان ... له لم يرد في مصدر النقل، والظاهر أن المؤلف حكاه بالمعنى، واللفظ المذكور: "إن أهل الديانة والرواية لينبغي أن يسودوا".

51- كذا حكى المؤلف هذا الحوار بين الزهري وهشام اعتمادًا على الطبعة الهندية المذكورة من **فتح المغيث**. إذ وقع فيها: "وذكر الزهري أن هشام بن عبد الملك قال ...". وهو خطأ ظاهر بلا شك من الناسخ أو غيره. وقد فات المؤلف تعقيب السخاوي على القصة بقوله: "قال المصنف: وهذا من عبد الملك إما فراسة أو بلغه ..."، ثم قوله في الصفحة التالية: "ونحوه قول عبد الملك للزهري في القصة الماضية ...". وانظر: **فتح المغيث**، طبعة دار المنهاج، ج4، ص 511. وقد اتفقت المصادر على أن الحوار المذكور جرى بين الزهري وعبد الملك بن مروان، لا هشام بن عبد الملك.

هذا والحكاية أخرجها الحاكم في **معرفة علوم الحديث**، ص 198، ومن طريقه ابن عساكر في **تاريخ دمشق**، ج 56، ص 304، بسنده عن الوليد بن محمد الموقري عن الزهري. والموقري مولى يزيد بن عبد الملك بن مروان كذبه يحيى بن معين. وقال ابن حبان: روى عن الزهري أشياء موضوعة لم يروها الزهري قطّ. وقال النسائي: متروك. انظر ترجمته في **تهذيب الكمال**، ج 31، ص 76. ونقل الذهبي الحكاية في **سير أعلام النبلاء**، ج 5، ص 85، وعقب عليها بقوله: الحكاية منكرة، والوليد بن محمد واهٍ. فلعلها تمت للزهري مع أحد أولاد عبد الملك. وأيضًا ففيها: (من يسود أهل مصر؟ قلت: يزيد بن أبي حبيب وهو من الموالي) فيزيد كان ذاك الوقت شابًّا لا يعرف بعد. والضحاك فلا يدري الزهري من هو في العالم. وكذا مكحول يصغر عن ذاك.

52- **وفيات الأعيان**، ج 2، ص 373.

وهذا سليمان الأعمش أستاذ الثوري كان عبدًا عجميًّا، وكان بمنزلة من العز والشرف أنه لما كتب إليه الخليفة هشام بن عبد الملك أن يكتب له مناقب عثمان ومساوي علي أخذ كتاب هشام وألقمه عنزًا كان عنده، وقال للرسول: قل لهشام: هذا جواب كتابك[53].

وهذا حماد الراوية الذي دوّن **المعلقات**، وله المكانة الكبرى في الأدب والشعر، كان عبدًا أسود، وكانت ملوك بني أمية تقدمه وتؤثره وتستزيره. كما ذكره ابن خلكان[54].

وهذا سالم بن عبد الله بن عمر كان ابن أمة. ولما دخل الخليفة هشام بن عبد الملك المدينة أرسل إليه يدعوه، فاعتذر، فدخل عليه هشام، ووصله بعشرة آلاف. ثم لما حج ورجع كان سالم إذ ذاك مريضًا، فذهب لعيادته. ولما توفي صلى عليه، وقال: لا أدري بأي الأمرين أنا أُسر: بحجتي أم بصلاتي على سالم[55].

ولو أخذنا في تعداد أمثال هذه الوقائع لطال الكلام ومل الناظرون. ويظهر مما مرَّ عليك أن الموالي كانوا في أيام بني أمية بأعلى محل من الشرف والمكانة، وكانت العرب تذعن لهم، وتقدمهم، وتقتدي بهم، وترفع شأنهم. فهل يصح قول المؤلف بعد ذلك: إن الموالي وأبناء الإماء كانوا في عصر بني أمية مرذولين ساقطين يزدرى بهم، ولا يقام لهم وزن، وكان العرب وبنو أمية يعاملونهم معاملة العبيد؟

النص القاطع في هذا البحث[56]:

ذكر أبو العباس المبرد في **كامله** ما هو قول فصل في هذا الباب لا يدع مجالًا للريب ومتسعًا للشك، قال: "وإنما ذكرنا هذا لتقدم قريش في إكرام مواليها. ولى رسول الله صلى الله عليه وسلم جيش مؤتة زيدًا مولاه ... وأمّر رسول الله أسامة بن زيد، فبلغه أن قومًا قد طعنوا في إمارته ... فقال: (لئن طعنتم في إمارته) لقد طعنتم في إمارة أبيه قبله، ولقد كان لها أهلًا، وإن أسامة لها لأهل. وقالت عائشة: لو كان زيد حيًّا ما استخلف رسول الله غيره. وقال عبد الله بن عمر لأبيه: لم فضلت أسامة عليّ وأنا وهو سيّان؟ فقال: كان أبوه أحب إلى رسول الله من أبيك، وكان أحب إلى رسول الله منك. وأوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض أزواجه لتُميط عن أسامة أذى من مخاط أو لعاب، فكأنها تكرهته، فتولى منه

53- **وفيات الأعيان**، ج 2، ص 402.

54- **وفيات الأعيان**، ج 2، ص 206.

55- **العقد الفريد**، ترجمة هشام بن عبد الملك. (المؤلف). انظر طبعة لجنة التأليف، ج 4، ص 447.

56- هذا الفصل لم ينشر في **المنار**، وقد أضيف إلى الطبعة الأولى بعد ما تمت طباعة فصول الكتاب، مع جدول الخطأ والصواب. وقد قابلنا نص **الكامل** على طبعته الأوربية التي صدر عنها المؤلف. ولم نشر إلى أغلاط الطبعة الثانية، وأصلحنا ما وقع في الطبعة الأولى من خطأ في بعض المواضع.

ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم...

وكان صلى الله عليه وسلم أدّى إلى بني قريظة مكاتبة سلمان، فكان سلمان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: سلمان منّا أهل البيت.

ويروى أن المهدي نظر إليه ويد عُمارة بن حمزة في يده، فقال له رجل: من هذا يا أمير المؤمنين؟ فقال: أخي وابن عمي عُمارة بن حمزة. فلما ولى الرجل ذكر ذلك المهدي كالممازح لعمارة، فقال له عمارة: انتظرت أن تقول: ومولاي، فأنفض والله يدك من يدي. فتبسم أمير المؤمنين المهدي.

ولم يكن الإكرام للموالي في جفاة العرب. زعم الليثي[57] أنه كانت بين جعفر بن سليمان وبين مِسمَعْ بن كِرْدِيْن منازعة، وبين يدي مسمع مولى له، له بهاء ورواء ولسن. فوجه جعفر إلى مسمع مولى له لينازعه، ومجلس مسمع حافل، فقال: إن أنصفني والله جعفر أنصفته، وإن حضر حضرتُ معه، وإن عند عن الحق عندتُ عنه، وإن وجه إليَّ مولى مثل هذا ـ وأومأ إلى مولى جعفر، فقال: ـ مولى مثل هذا، عاضًّا لما يكره [وجَّهتُ إليه ـ وأومأ إلى مولاه ـ مولى مثل هذا عاضًّا لما يكره][58] فعجب أهل المجلس من وضعه مولاه ذلك الذي تبهى بمثله العرب!

وقد قيل: الرجل من أبيه، والمولى من مواليه. وفي بعض الأحاديث: أن المعتَق من فضل طينة المعتِق.

ويروى أن سلمان أخذ من بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم تمرةً من تمر الصدقة، فوضعها في فيه، فانتزعها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا أبا عبد الله، إنما يحِلُّ لك من هذا ما يحِلُّ لنا.

ويروى أن رجلًا من موالي بني مازن، يقال له عبد الله بن سليمان ـ وكان من جِلّة الرجال ـ نازع عمرو بن هداب المازني، وهو في ذلك الوقت سيد بني تميم قاطبة، فظهر عليه المولى حتى أذن له في هدم داره. فأدخل الفَعَلة دار عمرو، فلما قلع من سطحه سافًا[59] كفَّ عنه، ثم قال: يا عمرو! أريتك القدرة، وسأريك العفو!

وقد كان في قريش من فيه جَفوة ونبوة. كان نافع بن جبير ـ أحد بني نوفل بن عبد مناف ـ إذا مُرَّ عليه بالجنازة سأل عنها، فإن قيل: قرشي قال: واقوماه! وإن قيل: عربي قال: وامادتاه! وإن قيل: مولى

57- هو الجاحظ.

58- ما بين المعقوفين ساقط من الطبعة الأوربية، وبسقوطه اختل السياق.

59- السَّاف في البناء: كل صفّ من الطين والآجرّ.

أو عجمي قال: اللهم هم عبادك، تأخذ منهم من شئت، وتدع من شئت!

ويروى أن ناسكًا من بني الهُجَيم بن عمرو بن تميم كان يقول في قصصه: اللهم اغفر للعرب خاصة، وللموالي عامة. فأما العجم فهم عبيدك، والأمر إليك.

وزعم الأصمعي قال: سمعت أعرابيًا يقول لآخر: أترى هذه العجم تنكح نساءنا في الجنة؟ قال: أُرى ذلك والله بالأعمال الصالحة. قال: توطأ والله رقابُنا قبل ذلك!. انتهى (ص 710 و711 و 712 طبع أوربا)[60].

تدل هذه النصوص على أمور:

1- أن إكرام الموالي من ديدن العرب عامة، وقريشها خاصة.

2- لم يكن الإكرام للموالي وأكثرهم العجم عند جُفاة العرب ونُباتها[61]، كما لم يكن الإكرام للعرب عند الشعوبية وأكثرهم العجم.

3- كان نافع بن جبير وأمثاله من جفاة العرب، فلا يصح الاستدلال بأقوالهم على استحقار العرب للموالي والعجم، كما لا يسوغ الاستدلال بأقوال عَلّان وأمثاله على ازدراء العجم العرب.

مثالب بني أمية:

المقصد الذي جعله المؤلف نصب عينه مرمي غايته هو أن الأمة العربية إذا بقيت على صرافتها[62]، فهي جامعة لجميع أشتات الشرِّ، أي الجور والقسوة والهمجية وسفك الدماء والفتك بالناس. ولكن لما كان لا يقدر على إظهار هذا المقصد تصريحًا احتال في ذلك، فغمض المذهب، وجعل الكلام طيب الظاهر. وذلك بأن قسم عصر الإسلام إلى ثلاثة أدوار، فمدح سياسة الخلفاء الراشدين، وقال بعد مدحها: "على أن سياسة الراشدين على الإجمال ليست مما يلائم طبيعة العمران أو تقتضيه سياسة الملك، وإنما هي خلافة دينية توفقت إلى رجال يندر اجتماعهم في عصر ... فأهل العلم بالعمران[63] لا يرون هذه السياسة تصلح لتدبير الممالك في غير ذلك العصر العجيب، وأن انقلاب تلك الخلافة الدينية إلى الملك السياسي لم يكن منه بد". (الجزء الرابع صفحة 29 و 30).

60- وانظر نشرة الدكتور محمد أحمد الدالي، ج 3، ص 1372-1375.

61- من النبوة، وقد سبق قول المبرد: "وقد كان في قريش من فيه جفوة ونبوة".

62- سبق التعليق على هذه الكلمة.

63- في الطبعتين: "للعمران"، خطأ.

فأثبت بذلك أن سياسة الخلفاء الراشدين ليست فيها أسوة للناس، وأنها من مستثنيات الطبيعة.

أما دور العباسيين فمدحه، ولكن لا لأجل أنه دولة عربية، بل لكونها فارسية مادة وقوامًا مؤتلفًا ونظامًا، وصرَّح بذلك فقال: "دعونا هذا العصر فارسيًّا مع أنه داخل في عصر الدولة العباسية، لأن تلك على كونها عربية من حيث خلفاؤها ولغتها وديانتها، فهي فارسية من حيث سياستها وإدارتها، لأن الفرس نصروها وأيدوها، ثم هم نظموا حكومتها، وأداروا شؤونها، ومنهم وزراؤها وأمراؤها وكتابها وحجابها". (الجزء الرابع صفحة 106).

ثم أشار في غير موضع إلى أن الدولة العربية الساذجة إنما هي دولة بني أمية فقال:

- "وجملة القول أن الدولة الأموية دولة عربية"، (الجزء الرابع صفحة 103).
- "وظل العرب في أيام بني أمية على بداوتهم وجفاوتهم، وكان خلفاؤها يرسلون أولادهم إلى البادية لإتقان اللغة واكتساب أساليب البدو وآدابهم"، (الجزء الرابع صفحة 61).

ولما أثبت أن خلافة الراشدين لم تكن تلائم النظام الطبيعي، وأن دولة بني العباس دولة فارسية، وأن الباقية[64] على صرافتها[65] هي الدولة الأموية، أخذ يعدد مثالب بني أمية تحت عنوانات مستقلة، منها: الاستخفاف بالدين وأهله. ومنها: الاستهانة بالقرآن والحرمين. ومنها: الفتك والبطش. ومنها: قتل الأطفال. ومنها: خزانة الرؤوس وأتى في مطاوي هذه العنوانات من الإفك والاختلاق والتحريف والتبديل بما تجاوز الحد، وخرج عن طور القياس.

والآن أذكر نبذًا منها، وأكشف عن جلية حالها.

الاستهانة بالقرآن والحرمين:

قال المؤلف تحت هذا العنوان: "أما عبد الملك فكان يرى الشدة ويجاهر بطلب التغلب بالقوة والعنف ولو خالف الدين ... لأنه صرح باستهانة الدين منذ ولي الخلافة ... ذكروا أنه لما جاؤوه بخبر الخلافة كان قاعدًا، والمصحف في حجره، فأطبقه، وقال: هذا آخر العهد بك ـ أو ـ هذا فراق بيني وبينك! فلا غرو بعد ذلك إذا أباح لعامله الحجاج أن يضرب الكعبة بالمنجنيق، وأن يقتل ابن الزبير، ويحتز رأسه بيده داخل مسجد الكعبة ... وظلوا يقتلون الناس فيها ثلاثًا، وهدموا الكعبة وهي بيت الله عندهم[66]،

64- في الطبعتين: "الباقي"، والمثبت من المنار.

65- انظر ما علقنا من قبل على الكلمة.

66- لم أجد قوله: "وهي بيت الله عندهم" في طبعة الكتاب التي صدرت بتعليقات الدكتور حسين مؤنس، ج 4، ص90، فهل حذفوه؟

وأوقدوا النيران بين أحجارها وأستارها"، (الجزء الرابع صفحة 78 و79).

الحكاية على الإجمال: أن ابن الزبير ادعى الخلافة، فملك الحرمين والعراق، وكاد يغلب على الشام، وكان أمره كل يوم في ازدياد، وبإزائه بنو أمية في الشام. فلما تولّى عبد الملك الخلافة أرسل الحجاج إلى ابن الزبير، فحاصره. ولاذ ابن الزبير بمكة، فنصب الحجاج المنجنيق على الزيادة التي كان زادها ابن الزبير (كما يجيء تفصيله).

يعرف كل من له أدنى إلمام بالتاريخ أن الحجاج ما أراد إلا قتال ابن الزبير، ولكونه لائذًا بالكعبة اضطر إلى نصب المنجنيق على الكعبة، ولكن مع ذلك تحرز عن رمي الكعبة، فحول وجهها إلى زيادة ابن الزبير.

فانظر كيف غير المؤلف مجرى الحكاية، فصدر الباب بالاستهانة بالقرآن والحرمين، ثم أن عبد الملك قال للقرآن: "هذا فراق بيني وبينك"، وأنه أباح للحجاج ضرب الكعبة بالمنجنيق، وهدم الكعبة، وإيقاد النيران بين أستارها. فالناظر في عبارته يتوهم، بل يستيقن أن عبد الملك تفرغ من بدء الأمر للاستهانة بالدين والقرآن والحرمين، وجعل الاستهانة نصب عينه ومرمى غايته. وقتل ابن الزبير كان إما لأنه دافع عن مكة، أو لكونه أيضًا من جنس الاستهانة بالحرم.

أما تفصيل الواقعة وتعيين بادئ الظلم[67] فهو أن ابن الزبير لما استولى على الحرمين أخرج بني أمية من المدينة، فخرج مروان وابنه عبد الملك، وهو عليل مجدر، فاستولى على الشام. وصدرت من ابن الزبير أفعال نقموا عليه لأجلها. فمنها: أنه تحامل على بني هاشم وأظهر لهم العداوة والبغضاء[68] حتى إنه ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة، ولما سألوه عن هذا قال: إن للنبي أهل سوءٍ يرفعون رؤوسهم إذا سمعوا به[69]. ومنها: أنه هدم الكعبة. ومع أن هدمها لم يكن إلا لِرَمِّها وإصلاحها، ولكن لم يكن هذا مألوفًا للناس. ولذلك تحرز النبي عليه السلام عن إدخال الحطيم في الكعبة[70]. فاتخذ الحجاج هذه الأمور وسيلة لإغراء الناس على ابن الزبير كان مضطرًّا إلى هذه الأعمال، ولكن من شريطة العدل أن نوفي كل واحد قسطه من الحق. فإذا اعتذرنا لابن الزبير، فعبد الملك أحق منه بالاعتذار، فإن ابن الزبير هو البادئ، والبادئ أظلم.

67- كذا في الطبعة الأولى والمنار، وهو صواب محض. وهو أقعد من "بادئ بالظلم" كما في الطبعة الثانية تبعًا لما في جدول الخطأ والصواب الملحق بالطبعة الأولى.

68- اليعقوبي طبع أوروبا صفحة 311 من الجزء الثاني (المؤلف).

69- الجزء الثاني من اليعقوبي صفحة 311 (المؤلف).

70- يشير إلى حديث عائشة رضي الله عنها. أخرجه البخاري (1584). ومسلم (1333).

ويظهر من هذا أن عبد الملك ما أراد الحطَّ من شأن الكعبة ومس شرفها، ولكن اضطر إلى قتال ابن الزبير، فوقع ما وقع عرضًا غير مقصود بالذات. ولذلك لما نصب الحجاج المناجيق على الكعبة حولها عن الكعبة، وجعل الغرض الزيادة التي كان زادها ابن الزبير. صرح بذلك العلامة البشاري في **أحسن التقاسيم**[71].

ثم إن من مسائل الفقه أن البغاة إذا تحصنوا بالكعبة لا يمنع هذا عن قتالهم. ولذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم في وقعة الفتح بقتل أحدهم وهو متعلق بأستار الكعبة[72]. وابن الزبير كان عند أهل الشام من البغاة والمارقين عن الدين.

ولو كان أراد الحجاج الاستهانة بالحرم، فما كان مراده من رمه وإصلاحه بعد قتل ابن الزبير؟ ومعلوم أن تعمير الحجاج هو اليوم كعبة الإسلام وقبلة المسلمين كافة.

أما قول عبد الملك للقرآن: هذا فراق بيني وبينك؛ فحقيقته أن عبد الملك كان قبل الخلافة ناسكًا منقطعًا إلى العبادة لا يشتغل بشيء من الدنيا. قال نافع: ما رأيت في المدينة أشد نسكًا وعبادةً من عبد الملك[73]. ولما سألوا ابن عمر: إلى من نرجع في الفتوى بعدك؟ قال: ولد لمروان. وكان يقول ابن الزناد: الفقهاء في المدينة سبعة[74] أحدهم عبد الملك[75]. وقال الإمام الشعبي: ما جالست أحدًا إلا وجدتُ (لي) عليه الفضل إلا عبد الملك بن مروان. ذكر كل هذه الأقوال العلامة السيوطي في **تاريخه للخلفاء**[76].

71- انظر: طبعة ليدن، ص 75.

72- أخرجه البخاري (1846)، ومسلم (1357) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه. واسم الرجل: عبد الله بن خطل.

73- نص قول نافع في **تاريخ الخلفاء**: "لقد رأيت المدينة وما بها شابٌّ أشد تشميرًا ولا أفقه ولا أنسك ولا أقرأ لكتاب الله من عبد الملك بن مروان".

74- في الطبعتين و**المنار**: "سبع".

75- في **تاريخ الخلفاء**: قال أبو الزناد: فقهاء المدينة: سعيد بن المسيب، وعبد الملك بن مروان، وعروة بن الزبير، وقبيصة بن ذؤيب. وفي **سير أعلام النبلاء**، ج 4، ص 425: "قال أبو الزناد: فقهاء المدينة أربعة: سعيد، وعروة، وقبيصة، وعبد الملك بن مروان". نعم، قال أبو الزناد في رواية أخرى عنه: "كان ممن أدركت من فقهاء المدينة وعلمائهم ممن يرضى وينتهي إلى قوله: سعيد بن المسيب ..."، فذكر الفقهاء السبعة، ولكن لم يعد منهم عبد الملك بن مروان، انظر: **سير أعلام النبلاء**، ج 4، ص 417، 455.

76- انظر: **تاريخ الخلفاء**، ص 254- 255.

فلما جاءته الخلافة وهو يقرأ القرآن تصور خطارة الأمر[77]، وأن مثل هذا العبء لا يمكن تحمله إلا المنقطع إليه، فقال تحسرًا: هذا آخر العهد بك! أي الآن لا يمكن الانقطاع إلى العبادة وقراءة القرآن كما كان دأبي أولًا. وليس هذا على سبيل الاستهانة بالدين مطلقًا، فإنا نرى اشتغال عبد الملك بالفرائض والسنن فيما بعد، فهو يصوم وصلي ويحج.

قال اليعقوبي في **تاريخه**: وأقام الحج للناس في ولايته سنة 72 الحجاج بن يوسف، وسنة 73 وسنة 74 الحجاج أيضًا. وسنة 75 عبد الملك بن مروان، وسنة 76 أبان بن عثمان بن عفان، وسنة 77 أبان أيضًا، وسنة 78 وسنة 79 وسنة 80 أبان أيضًا. وسنة 81 سليمان بن عبد الملك (وسرد باقي السنوات فتركناها)[78]. وعبد الملك هو الذي كسا الكعبة الديباج[79]. فهل هذا صنيع من يريد الاستهانة بالحرم؟

قال المؤلف: "ويحتز رأسه بيده داخل مسجد الكعبة"، الجزء الرابع صفحة 79).

استند المؤلف في هذه الرواية بـ: **العقد الفريد** لابن عبد ربه، والاستناد بمثل هذه الكتب في مثل هذه الوقائع هو من إحدى حيل[80] المؤلف المعتادة له، فأنت تعلم أن حادثة قتل ابن الزبير مذكورة في **الطبري**[81] و**ابن الأثير**[82] وغيرها من المصادر التاريخية المتداولة الموثوق بها، وعليها المعول، وإليها المرجع؛ لكن لما لم تكن كيفية الحادثة في هذه الكتب وفق هوى المؤلف أعرض عن هذه كلها، وتشبث بكتاب هو في عداد المحاضرات. وإنما يرجع إلى أمثاله إذا لم يكن في الباب مستند غيره، ومتى[83] لم يخالف الأصول.

والمذكور في **الطبري** وغيره أن عبد الله بن الزبير أصيب في الحجون وقتل هناك. قتله رجل من

77- كذا في الطبعتين و**المنار** بدلاً من "خطورة الأمر".

78- **تاريخ اليعقوبي** طبعة ليدن، ج 2، ص 336.

79- لم يشر إلى ذلك اليعقوبي، بل ذكر ج 2، ص 283 في ترجمة معاوية رضي الله عنه أنه كان من أول من كسا الكعبة الديباج واشترى لها العبيد. وفي **أخبار مكة** للأزرقي، ج 1، ص 260 أن معاوية كساها الديباج مع القباطي. وقد اختلفوا في أول من كساها الديباج فقط، فقيل: يزيد بن معاوية، وقيل: ابن الزبير، وقيل: عبد الملك بن مروان. وفي رواية ذكر الحجاج أيضًا. انظر: **أخبار مكة**، ج 1، ص 253، و**شفاء الغرام** للفاسي، ج 1، ص 165.

80- كذا بدلاً من "هو إحدى حيل" أو "هو من حيل". وقد سبق نحوه في أول الكتاب.

81- **تاريخ الطبري**، ج 6، ص 187.

82- **الكامل**، ج 3، ص 398.

83- في الطبعتين: "ومتى ما لم"، ويجب حذف "متى" أو "ما" والمثبت من **المنار**.

مراد، وما احتز رأسه داخل الكعبة[84].

قال المؤلف: "وهدموا الكعبة".

قدمنا أن الكعبة لم تكن غرضا للحجاج، وإنما كان نصب المناجيق على الزيادة التي زادها ابن الزبير، ولما كانت متصلة بالكعبة نالت الأحجار من الكعبة، ولكن بعد ما استتب القتال[85] أول ما فعله الحجاج كان أمره[86] بكنس المسجد الحرام من الحجارة والدم كما نص عليه ابن الأثير[87]. فهل كنس المسجد الحرام من الحجارة والدم وهدم الكعبة شيء واحد؟

أما ما نقل المؤلف عن كفر الوليد، وأنه أمر بالمصحف فعلقوه، وأخذ القوس والنبل، وجعل يرميه حتى مزقه، وأنشد:

أتُوعِد كلّ جبار عنيد ... فها أنا ذاك جبار عنيدُ

إذا لا قيت ربِّك يومَ حشر ... فقل لله: مزَّقني الوليدُ

ونقل هذه الرواية عن **الأغاني**[88] فهي من خرافات **الأغاني**. ومعلوم أن صاحب الأغاني شيعي، ديانته شنآنُ بني أمية، والحظ منهم. أما[89] الأبيات فأثر التوليد ظاهر عليها، ومن له أدنى مسكة بالأدب يشهد أن نسجها غير نسج الأوائل. فأما جهابذة المحدثين المرجوع إليهم في نقد الروايات والذين قولهم فصل في هذا الباب، فيجحدون أمثال هذه الروايات المختلقة. قال العلامة الذهبي ـ وهو رأس الحديث ومرجع الرواية ـ: "لم يصح عن الوليد كفر ولا زندقة، بل اشتهر بالخمر والتلوط، فخرجوا عليه لذلك"، (تاريخ الخلفاء للسيوطي ترجمة الوليد)[90].

ثم إن هناك أمرًا آخر، وهو أن الناقم على الوليد وقاتله هو خليفة أموي، فكيف ينسب استهانة الدين إلى خلفاء بني أمية عامتهم؟

ثم إن هذا الذي عزا إليه صاحب **الأغاني** الاستهانة بالقرآن، قد ذكر له صاحب **العقد** ما ينبئ

84- انظر: **تاريخ الطبري**، ج 6، ص 192، و**الكامل** لابن الأثير، ج 3، ص 404-405.

85- يعني: انتهى القتال وهدأ الأمر. وكأن لفظ "استتب" يؤدي خلاف المقصود، فإن معناه: تهيأ واستقام.

86- في **المنار**: "ولكن كان أول ما فعله الحجاج بعد ما استتب القتال أمره".

87- **الكامل**، ج 3، ص 406.

88- انظر: طبعة دار الثقافة، ج 7، ص 49.

89- **المنار**: "وأما".

90- **تاريخ الخلفاء**، ص 295. وقول الذهبي في **تاريخ الإسلام** له، ج 3، ص 548.

عن تعظيمه للقرآن، وتفخيمه شأنه، وحث الناس على حفظه وتعهده. قال صاحب **العقد**[91]: "إنه شكا رجل من بني مخزوم دَينًا لزمه، فقال (الوليد): أقضيه عنك إن كنت لذلك مستحقًّا. قال: يا أمير المؤمنين كيف لا أكون مستحقًا في منزلتي وقرابتي؟ قال: قرأت القرآن؟ قال: لا. قال فادن مني، فدنا منه، فنزع العمامة عن رأسه بقضيب في يده، فقرعه قرعة، وقال لرجل من جلسائه: ضُمَّ إليك هذا العِلْجَ، ولا تفارقه حتى يقرأ القرآن. فقام إليه آخر، فقال: يا أمير المؤمنين اقض ديني. فقال له: أتقرأ القرآن؟ قال: نعم. فاستقرأه عشرًا من الأنفال وعشرًا من براءة، فقرأ. فقال: نعم، نقضي دينك، وأنت أهل لذلك". فأنت ترى أن الوليد يعد من لا يقرأ القرآن علجًا، والمؤلف يعد الوليدَ علجًا!

فأما ما ذكره المؤلف من أقوال الحجاج وخالد القسري، وأنهما كانا يفضلان الخلافة على النبوة، فمع أن أكثر هذه الأقوال مأخوذ من **العقد الفريد**، وهو من كتب المحاضرات لسنا نحتاج إلى الذب عن الحجاج وخالد، فإنهما من أشرار الأمة حقًّا. ولكن كم لنا من أمثال هؤلاء الملاحدة في الدولة العباسية، كالعجاردة[92] وابن الراوندي الذي عمل كتابًا رد فيه على القرآن، وسماه بالدامغ[93]. فإذا كان العباسية[94] غير مسؤولين عن أوزار هؤلاء عند المؤلف، فكذلك بنو أمية. وإن كان عبد الملك والوليد يرتضيان بسوء أعمال الحجاج، فمعلوم أن غيرهما من بني أمية كانوا ناقمين عليه كافة، حتى إن هشامًا قال: "هل الحجاج استقر في جنهم أو يهوي إلى الآن"؟[95]. ولما وصل إلى[96] هشام أن خالدًا القسري استخف بامرأة مؤمنة عزله عن الإمارة[97] وسجنه، كما ذكره ابن خلكان[98].

والحاصل أن المؤلف لو[99] خص رجلًا أو رجلين من بني أمية بالمطاعن لاعترفنا به، ولكن من سوء مكيدة المؤلف أنه يجعل الفرد جماعة، والفذ توءمًا، والنادر عامًّا، والشاذَّ مطردًا!

91- الجزء الثاني صفحة 258. المؤلف. طبعة لجنة التأليف والترجمة، ج 4، ص 424.

92- سيأتي الكلام عليهم.

93- انظر: **المنتظم** لابن الجوزي، ج 13، ص 109، وقد نقض هذا الكتاب أبو علي الجباتي.

94- في **المنار** والطبعة الثانية: العباسيون.

95- انظر: **العقد الفريد**، ج 2، ص 174، وفيه أن القائل سليمان بن عبد الملك، لا هشام.

96- "إلى" ساقط من الطبعة الأولى.

97- في **المنار**: "من الإمارة".

98- **وفيات الأعيان**، ج 2، ص 229.

99- في الطبعة الأولى: "إن" وهو سهو، فإن جوابها: "لاعترفنا" باللام. وكذا في الطبعة الثانية. والمثبت من **المنار**.

جور بني أمية:

سمعنا بمظالم بختنصَّر، وأحطنا علمًا بشنائع چنگيز خان، واطلعنا على ما جنته أيدي التتر، فوالله ـ لو صدق المؤلف ـ هم ما كانوا أشد قسوةً، ولا أفظع أعمالًا، ولا أسفك دماءً، ولا أجمع لأنواع الفتك = من بني أمية!

قال المؤلف: حتى في أيام معاوية فإنه أرسل بُسْر بن أرطاة و أرسل معه جيشًا، ويقال: إنه (أي معاوية) أوصاهم أن يسيروا في الأرض ويقتلوا كل من وجدوه من شيعة علي، ولا يكفوا أيديهم عن النساء والصبيان (الجزء الرابع صفحة 82).

قبل أن أكشف عن جلية الأمر، لا بد من تقديم مقدمة، وهي أن المؤلف مدح بني العباس وجعل أعمالهم مناطًا للعدل ودلالة على الرفق، فقال: "ولا غرابة فيما تقدم من عمران البلاد في ظل الدولة العباسية فإن العدالة تُوطد دعائم الأمن، وإذا أمن الناس على أرواحهم وحقوقهم تفرغوا للعمل، فتعمر البلاد، ويرفه أهلُها، ويكثر خراجها (الجزء الثاني صفحة 81).

وعلى هذا، فإذا[100] وجدنا بني أمية معادلين لبني العباس في جميع أعمالهم سواء بسواء كان اختصاصهم بالذم دون بني العباس جورًا فاحشًا وميلًا عظيمًا. ثم إن هناك أمرًا آخر وهو أن المؤرخين بأسرهم كانوا في عصر بني العباس، ومن المعلوم أنه لم يكن يستطيع أحد أن يذكر محاسن بني أمية في دولة العباسين. فإذا صدر من أحد شيء من ذلك فلتةً كان يقاسي قائلها أنواعًا من الهتك والإيذاء ووخامة العاقبة. وكم لنا من أمثال هذه في أسفار التاريخ! ومع أننا نفخر بأن مؤلفي الإسلام كانوا أصدق الناس رواية، وأجرأهم على إظهار الحق، ما كان يمنعهم عن بيان الحقيقة سلطة ملك ولا مهابة جائر؛ ولكن مع ذلك فرق بين تعمد الكذب والسكوت عن الحق. ولذلك نعتقد أنهم ما قالوا شيئًا افتراءً على بني أمية، ولكن إن قلنا: إنهم كثيرًا ما سكتوا عن محاسنهم، فذلك شيء لا يدفع، وليس فيه غض منهم.

أما بنو العباس فكانوا في عصرهم ولاة البلاد، وملاك رقاب الناس، رضاهم الحياة، وسخطهم الموت. فالوقيعة فيهم والأخذ عليهم ما كان يمكن إلا بعد مخاطرة النفس، والاقتحام في الهلاك، ونصب النفس للموت.

رجعنا إلى قول المؤلف: إن معاوية أمر بقتل النساء والصبيان. اعلم أن هذه الواقعة أي إرسال بُسر بن أرطاة إلى شيعة علي من أشهر الوقائع المذكورة في سائر كتب التواريخ، وليس في أحد منها قتل

100- في المنار: "إذا".

النساء والصبيان، بل فيها ما يخالف هذه الرواية.

قال المؤرخ اليعقوبي: "ووجه معاوية بُسر بن أرطاة ـ وقيل: ابن أبي أرطاة ـ العامري من بني عامر بن لُؤي، في ثلاثة آلاف رجل. فقال له: سِر حتى تمر بالمدينة فاطرد أهلها، وأخف من مررت بها، وانهب مال (كل)[101] من أصبت له مالًا، ممن لم يكن دخل في طاعتنا. وأوهم أهل المدينة أنك تريد أنفسهم، وأنه لا براءة لهم عندك ... حتى تدخل مكة. ولا تعرض فيهما لأحد وأرهب الناس فيما بين مكة والمدينة ... ثم امض حتى تأتي صنعاء، فإن لنا بها شيعة، وقد جاءني كتابهم. فخرج بُسر، فجعل لا يمر بحيّ من أحياء العرب إلا فعل ما أمره معاوية" (اليعقوبي طبع أوربا صفحة 231 من الجزء الثاني).

فترى في هذه العبارة أنه لم يكن هناك إلا تخويف وتهديد وإيهام. ولما رأى المؤلف أن المصادر التاريخية الموثوق بها لا يوجد فيها ما يوافق هواه جنح إلى **الأغاني**، ونقل أمر معاوية بقتل النساء والصبيان. ثم اعتذر عن معاوية بأن المظنون خلاف ذلك لحلمه ودهائه، والظن أن معاوية أطلق يدَ بُسر، ولم يعين له حدودًا. وكان بُسر سفاكًا للدماء، فلم يستثن طفلًا ولا شيخًا.

قد قلنا: إن **الأغاني** من كتب المحاضرات، فإذا كان الأمر هيّنًا وكان[102] الحديث فكاهة أو تسلُّلًا من كد العمل إلى استراحة، فلا بأس به وبأمثاله. أما إذا كان الأمر ذا بال، وكانت الواقعة معترك الاختلاف ومتعفر الأهواء، رافعة لشأن، أو هادمة[103] لأساس فأمثال هذه الكتب لا يؤذن لها، ولا يلتفت إليها مطلقًا.

ثم إن الرجل (أي صاحب **الأغاني**) شيعي، إذا جاءه شيء مما يشين معاوية ويدنسه وجد من نفسه[104] ارتياحًا إلى قبوله[105]، ولو كان من أوهن الأحاديث وأكذبها!

نعم، إن بُسر بن أرطاة قتل طفلين، ولكن القتل لم يتجاوز الاثنين[106]، فأين هذا من قول

101- من تاريخ اليعقوبي.

102- "كان" ساقط من **المنار**.

103- في **المنار**: "رافعًا .. هادمًا"، وكذا كان في الطبعة الأولى، ثم صحح في جدول الخطأ والصواب.

104- في **المنار**: "في نفسه".

105- في الطبعة الثانية: "بقبوله"، وهو خطأ.

106- في هذا النفي بل فيما أورده الناقد في هذه المسألة نظر، فقد نقل الحافظ في **الإصابة** عن ابن يونس أن معاوية وجه بُسرًا إلى اليمن والحجاز سنة أربعين "وأمره أن ينظر من كان في طاعة علي، فيوقع بهم، ففعل". فهذا كلام المحدثين لا الشيعة وأهل المحاضرة. وقد أشار في "**الإصابة**" إلى أنه لا ينبغي التشاغل بأخبار بُسر الشهيرة في الفتن، أي لما قيل من أن له صحبة. وهل يعقل أن يكون إيقاعه بالمطيعين لعلي قاصرًا على قتله طفلي ابن عباس رضي الله عنه؟ (**المنار**).

المؤلف: "وكان بُسر سفاكًا للدماء، فلم يستثن طفلًا ولا شيخًا"!

قال المؤلف: "فإذا كان هذا حال العمال في أيام معاوية مع حلمه وطول أناته، فكيف في أيام عبد الملك مع شدته وفتكه. فهل يُستغرب ما يقال عن فتك الحجاج وكثرة من قتلهم صبرًا، ولو كانوا 120000[107]" (الجزء الرابع صفحة 83).

نعم قتل الحجاج مئة ألف أو مائتين ولكن أين هذا من صنيع[108] أبي مسلم الخراساني القائم بدعوة بني العباس، المؤسس لدولتهم فإنه قتل صبرًا بدون حرب ما يبلغ عدده[109] ستمائة ألف؟ وقد اعترف به المؤلف في هذا التأليف نفسه (الجزء الرابع صفحة 112). والمؤلف يحتال لذلك عذرًا[110]، ويحسبه من طبيعة السياسة فالحجاج أحق بالعذر، وأجدر بالعفو؛ فإن الحجاج عربي قح طبعه الجفاء والقسوة. أما أبو مسلم فعجمي تربي في حجر التمدن، وغذي بلبان الظرف ودماثة الأخلاق.

أما قوله: عبد الملك[111] كان أشد وطأةً منه (أي من الحجاج) فلم يأت عليه بشاهد، غير غدره بعمرو[112] بن سعيد. وأين هذا من غدر المنصور العباسي بأبي مسلم الذي هو رب الدولة العباسية. ولولاه لما قامت للعباسيين قائمة، ولا كان لهم ذكر! وكذلك غدر المنصور بابن هبيرة.

وغاية ما يقضى منه العجب أن المؤلف بعد ما ذكر فتك بني أمية بقوله: "وقد نفعتهم هذه السياسة (أي سياسة الفتك) في تأييد سلطانهم" قال: صارت سنة في من ملك بعدهم من بني العباس وغيرهم. وأنت تعلم أن المؤلف يبرئ ساحة العباسية من الجور والظلم فضلًا عن الفتك. فهل هذا تناقض في القول، أو أراد بهم نفعًا، فضرهم من حيث لا يعلم؟ لا والله، لا هذا ولا ذاك، بل هي من مكايد المؤلف التي لا يهتدي إليها إلا فطن خبير بطوية الرجل وكامن ضغنه.

جور العمال:

ذكر المؤلف تحت هذا العنوان أنواعًا من الجور والشدة الصادر من عمال بني أمية، ونحن نذكر

107- سقط هذا العدد من الطبعة الثانية.

108- في **المنار**: "صنيعة"، وكذا كان في الطبعة الأولى ثم صحح.

109- "عدده" ساقط من **المنار**.

110- يعني: يتلطف في التماس العذر له. وفي **المنار** والطبعة الثانية: "ينتحل".

111- في **المنار**: "إن عبد الملك".

112- في الطبعتين و**المنار**: بعمر. والصواب ما أثبت. وهو عمرو بن سعيد الأشدق. انظر: في قتله: **الكامل** لابن الأثير، ج 3، ص 357.

بعضًا منها مع كشف الحقيقة.

قال يذكر جور العمال: "وإذا أتى أحدهم بالدراهم ليؤديها في خراجه يقتطع الجابي منها طائفة، ويقول: هذا رواجها وصرفها" (الجزء الثاني صفحة 22، واستند في الهامش بكتاب[113] الخراج لأبي يوسف صفحة 62).

أيها الفاضل المؤلف! أليس لك وازع من نفسك؟ أليس لك رادع من ديانتك؟ أتجترئ على مثل هذا الكذب الظاهر والمين الفاحش جهرةً؟ فإن القاضي أبا يوسف ما تكلم في شأن عمال بني أمية ببنت شفة، وإنما ذكر عن عمال هارون الرشيد وإساءتهم العمل في جباية الخراج. و **كتاب الخراج** لأبي يوسف بين أيدينا، وقد طبع في مصر، وتداولته الأيدي، وتناقلته الألسن.

قال المؤلف: "وفي كلام القاضي أبي يوسف في عرض وصيته للرشيد بشأن عمال الخراج ما يبين الطرق التي كان أولئك الصغار يجمعون الأموال بها. قال: بلغني أنه قد يكون في حاشية العامل أو الوالي جماعة، منهم من له به حرمة، ومنهم من له إليه وسيلة، ليسوا بأبرار ولا صالحين، يستعين بهم، ويوجههم في أعماله، يقتضي[114] بذلك الذمامات. فليس يحفظون ما يوكلون بحفظه، ولا ينصفون من يعاملونه. إنما مذهبهم أخذ شيء من الخراج كان أو من أموال الرعية. ثم[115] إنهم يأخذون ذلك كله فيما بلغني بالعسف والظلم والتعدي[116] ... ويقيمون أهل الخراج في الشمس، ويضربونهم الضرب الشديد، ويعلقون عليهم الجرار، ويقيدونهم بما يمنعهم عن الصلاة. وهذا عظيم عند الله، شنيع في الإسلام (الجزء الثاني صفحة 23 و 24 مستندًا إلى كتاب الخراج صفحة 61 و 62).

الله أكبر! هل سمع أحدٌ بأعظم من هذا التدليس والتلبيس؟ يشتكي القاضي أبو يوسف من عمال هارون الرشيد، ويرفع القضية إليه، ويبين ما بلغه مما يرتكب عمالُه في أخذ الأموال من الرعايا. فيأخذ المؤلف أقواله، وينقلها من حيث إنها هي الطرق التي كان عمال بني أمية يجمعون الأموال بها! ها هو **كتاب الخراج** بأيدينا، قرأناه، وقلبناه ظهرًا لبطن، وكررنا فيه النظر لا كرةً أو كرتين[117]، بل مرات متوالية متتابعة، فما وجدنا فيه كلمة في شأن عمال بني أمية. وإنما قال ما قال أبو يوسف يعظ الرشيد بما بلغه

113- في **المنار**: "إلى كتاب".

114- كذا في الطبعة الأولى وفي **كتاب الخراج**. وفي **المنار** والطبعة الثانية "يقضي".

115- "ثم" ساقطة من الطبعة الثانية.

116- "ثم ... والتعدي" لم يرد في الطبعة الأولى.

117- في **المنار**: "ولا كرتين".

عن عماله، إلى أن خاطبه بقوله: فلو تقربت إلى الله عزو جل يا أمير المؤمنين بالجلوس لمظالم رعيتك في الشهر أو الشهرين مجلسًا واحدًا، تسمع فيه من المظلوم، وتنكر على الظالم، رجوتُ أن لا تكون ممن احتجب عن حوائج رعيته. ولعلك لا تجلس إلا مجلسًا أو مجلسين حتى يسير ذلك في الأمصار والمدن[118]، فيخاف الظالم وقوفك على ظلمه، فلا يجترئ على الظلم ... مع أنه متى علم العمال والولاة أنك تجلس للنظر في أمور الناس يومًا في السنة، ليس يومًا في الشهر، تناهوا بإذن الله عن الظلم، وأنصفوا من أنفسهم كتاب الخراج صفحة 62 و 64).

لا فض فوك يا أبا يوسف! فقد صدعت بالحق، وأمرت بالمعروف، واجترأت على النهي عن المنكر، وأخذت على ملك جبار كهارون الرشيد صاحب النكبة بالبرامكة.

وما أكبر جرأتك أيها الفاضل (جرجي زيدان)! إنك تتبعت سيرة عمال بني أمية، وبالغت في الإمعان، وكابدت في ذلك محنة التقضي، فأعوزك كل هذا. وما وجدت في أعمالهم شيئًا من مثل تلك الفظائع، فعمدت إلى سيرة عُمال الرشيد، وأوهمت الناظرين أنها سيرة عمال بني أمية.

قال المؤلف: "وكان العمال لا يرون[119] حرجًا في ابتزاز الأموال من أهل البلاد التي فتحونا عنوة، لاعتقادهم أنها فيءٌ لهم، كما تقدم" (الجزء الرابع صفحة 75).

الذي أشار إليه بقوله: "تقدم" هو قوله في الجزء الثاني، وهذا نصه: "وكان من جملة نتائج تعصب بني أمية للعرب واحتقارهم سائر الأمم: أنهم اعتبروا أهل البلاد التي فتحوها وما يملكون رزقًا حلالًا لهم. يدل على ذلك قول سعيد بن العاص عامل العراق: "ما السواد إلا بستان قريش، ما شئنا أخذناه منه، وما شئنا تركناه"، وقول عمرو بن العاص لصاحب إخنا لما سأله عن مقدار ما عليهم من الجزية، فقال عمرو: "إنما أنتم خزانة لنا، إن كثر علينا كثرنا عليكم، وإن خفف عنا خففنا عنكم"، (الجزء الثاني صفحة 19).

تشبث المؤلف بهذه الأقوال في غير موضع مستدلًا على أن العرب وبني أمية كانوا يتصرفون في أموال الناس[120] كيفما شاؤوا ظنًا منهم أن أموالهم وأعراضهم أبيحت لهم مطلقًا.

حقيقة القول: أنه لما فتحت البلاد في خلافة الفاروق تقدم بعض الصحابة كعبد الرحمن بن

118- في الطبعة الثانية: "والبلدان".

119- في الطبعة الثانية: "يرجون"، وهو خطأ.

120- في الطبعتين: "على أموال الناس".

عوف وبلال وغيرهما، وقالوا: إن الأرض مقسومة بيننا كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر، وكان الفاروق رأى غير هذا، فقام النزاع حتى وفق إلى الاستناد بنص القرآن، فسكتوا ورضوا. والقصة مذكورة بتفاصيلها في **كتاب الخراج** للقاضي أبي يوسف[121]. ثم إن بعض البلاد فتحت صلحًا، فمتى كان الخراج أو الجزية شيئًا مسمى معينًا ما كانوا يرون الزيادة عليه، وإن أكثرت الأرض خيراتها، وزادت غلاتها. وفتح بعضها عنوةً، فكان الخراج أو الجزية عليها بقدر النقص والزيادة. وهذا هو قول عمرو: "إن كثر علينا كثرنا عليكم وإن خفف عنا خففنا عنكم". وقد أشار إلى ذلك المقريزي في **تاريخه**، والعلامة السيوطي في **حسن المحاضرة**[122].

فأما قول سعيد بن العاص الذي استند إليه المؤلف، فتحريف للكلام عن موضعه، على جاري عادته، فإن المؤلف نقل هذه الرواية من **الأغاني** والمذكور فيه ما حاصله: "أن أحدًا مدح السواد عند سعيد بن العاص وبالغ فيه، فقال بعضهم: نعم ويا ليته كان لأميرنا! فقال بعض من حضر: لا تعط أرضنا للأمير". فقال الرجل: ولو شاء الأمير لأخذه. فأنكروا قوله، فقال سعيد بن العاص: "السواد بستان قريش إلخ"، فقال الرجل: لا! إنه منائح رماحنا.

فأنت ترى أن النزاع بين الجند وأمير البلد هنا هو النزاع الذي كان بين بعض الصحابة وعمر الفاروق. وأيُّ متشبث في ذلك للمؤلف؟ فإن سعيد بن العاص قال ما قال ردًّا على الجند بدعوى أن الأرض لا تقسم بين فاتحي البلاد، بل هي تحت يد الخليفة أو من ينوب عنه. وإنما ذكر سعيد قريشًا، لأن الخلافة على زعمهم لقريش خاصة.

قال المؤلف: "فكان الخلفاء يكتبون إلى عمالهم بجمع الأموال وحشدها، والعمال لا يبالون كيف يجمعونها. فقد كتب معاوية إلى زياد: اصطفِ لي الصفراء والبيضاء. "فكتب زياد إلى عماله بذلك، وأوصاهم أن يوافوه بالمال، ولا يقسموا بين المسلمين ذهبًا ولا فضة". (الجزء الرابع صفحة 75، وأحال الرواية في الهامش على **العقد الفريد** صفحة 18 من المجلد الأول).

ننقل مأخذ هذه الرواية كما سرح به المؤلف في الهامش، لترى خيانات المؤلف واحدة بعد واحدة. قال صاحب **العقد**: "ونظير هذا القول ما رواه الأعمش عن الشعبي أن زيادًا كتب إلى الحكم بن

121- **كتاب الخراج**، ص 36-37.

122- **الخطط**، ج 1، ص 145-312، و**حسن المحاضرة**، ج 1، ص 159.

عمرو[123] الغفاري ـ وكان على الصائفة[124] أن أمير المؤمنين كتب إلي أن أصطفى له الصفراء والبيضاء، فلا تقسم بين الناس ذهبًا ولا فضة. فكتب إليه: إني وجدت كتاب الله قبل كتاب أمير المؤمنين" إلخ ما كتب[125] "ثم نادى في الناس، فقسم لهم ما اجتمع من الفيء" (**العقد الفريد** المجلد الأول صفحة 17 و 18)[126].

فانظر أولًا: أنه ليس في هذه الرواية أن معاوية كتب إلى زياد، بل إن زيادًا كتب إلى الحكم أن أمير المؤمنين كتب إلي إلخ. ولعل زيادًا كذب في ذلك، أو فهم غير ما أراد معاوية بقوله.

ثانيًا: أن المؤلف حذف كل ما قال الشعبي وما عمل به من تقسيم الفيء، لدلالته على أن في عمال بني أمية من لا يمنعه عن الصدع بالحق وأداء الواجب أحد: لا ولاة الأمصار، ولا من فوقهم أي الخليفة نفسه.

ثالثًا: أنه ليس في هذه العبارة ما يستدل به على استئثار معاوية بالمال لنفسه، فإن مراده أن العمال ليس لهم تقسيم الفيء، بل الأمر موكول إلى الخليفة. فعلى العامل أن يجمع الأموال، ويرسلها إلى الخليفة، وللخليفة أن يضعها موضعها.

قال المؤلف: "فكان العمال يبذلون الجهد في جمع الأموال بأية وسيلة كانت. ومصادرها: الجزية، والخراج، والزكاة، والصدقة، والعشور. وأهمها في أول الإسلام: الجزية، لكثرة أهل الذمة، فكان عمال بني أمية يشددون في تحصيلها. فأخذ أهل الذمة يدخلون في الإسلام، فلم يكن ذلك لينجيهم منها، لأن العمال عدوا إسلامهم حيلة للفرار من الجزية، وليس رغبة في الإسلام، فطالبوهم بالجزية بعد إسلامهم. وأول من فعل ذلك الحجاج بن يوسف، واقتدى به غيره من عمال بني أمية في إفريقية وخراسان وما وراء النهر. فارتد الناس عن الإسلام وهم يودون البقاء فيه وخصوصًا أهل خراسان وما وراء النهر، فإنهم ظلوا إلى أواخر أيام بني أمية لا يمنعهم عن الإسلام إلا ظلم العمال بطلب الجزية منهم بعد إسلامهم"، (الجزء الرابع صفحة 76)[127].

123- في **المنار** والطبعتين: "عمر"، والصواب ما أثبت.

124- الصائفة: الغزوة في الصيف. وفي **المنار** والطبعتين: "الطائفة". وكذا في أكثر طبعات العقد كما يظهر من تعليق المصححين لطبعة لجنة التأليف. وهو تصحيف.

125- كذا في **المنار**. ولم يرد "إلخ ما كتب" في الطبعتين.

126- في الطبعة الأولى: "صفحة 18". وانظر طبعة لجنة التأليف، ج 1، ص 58.

127- في **المنار** والطبعة الثانية: "صفحة 16"، والصواب ما أثبت من الطبعة الأولى.

ذكر المؤلف هذه الواقعة، أي أخذ الجزية بعد الإسلام، في غير موضع بعبارات متنوعة، قوية الأخذ بالنفس، شديدة الوطأة على القلب، يتراءى للناظر فيها أن الناس أحيطوا من كل جانب جورًا وعدوانًا. فإذا بقوا على الفكر يعانون من الشدة ما يلجئهم إلى الإسلام، وإذا أسلموا فالجزية باقية على حالها. ژں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ژ (سورة البقرة، آلاية: 86).

تحقيق مسألة الجزية في الإسلام[128]:

1- اعلم أن الجزية ليست إلا بدلًا عسكريًّا، فمن يذب عن بيضة الملك بنفسه فهو غير مأخوذ بها. أما من ضن بالنفس أو[129] لا يصلح لذلك، فعليه أن يؤدي شيئًا من المال ليكون عدة للعسكر وعونًا له. وأول من سن الجزية وجعل لها وضائع: كسرى أنو شروان، كما ذكره ابن الأثير، وصرح بأنها هي الوضائع التي اقتدى بها عمر بن الخطاب[130].

وكم تجد في **البلاذري** و**الطبري** وغيرهما أن أقوامًا من النصارى في عصر عمر بن الخطاب لما قاموا بالدفاع عن الملك أو دخلوا في الجند سقطت عنهم الجزية[131]. وأعفى عمر بن الخطاب نصارى تغلب من الجزية[132]، وأضعف عليها الصدقة[133].

وجملة القول أن الجزية لم تكن في الأصل شيئًا يحدُّ بين الكفر والإسلام، ولكن لما كان غالب الحال أن أهل البلاد من النصارى والمجوس واليهود كانوا أصحاب حرث وزرع وعمالًا في الديوان، وكانوا لا يرضون بمخاطرة النفس واقتحام الحرب، ولذلك[134] كانوا مطالبين بالجزية؛ والمسلم لا يمكن له الاعتزال عن الحرب، فإنه مضطر إلى الذب عن بلاد الإسلام طائعًا أو مكرهًا، صارت الجزية كأنها حد فاصل بين الرئيس والمرؤوس، ثم بين المسلم وغير المسلم.

2- ولما لم ينفصل الأمر بتّةً، وبقي للاجتهاد موضع ومتسع، كان بعض العمال يضرب الجزية على حديثي العهد بالإسلام.

128- هذا العنوان من **المنار**.

129- في **المنار**: "أو كان".

130- **الكامل**، ج 1، ص 413.

131- انظر: **رسالة الجزية** في هذا المجموع.

132- في الطبعتين: **عن الجزية**.

133- **فتوح البلدان**، ص 182، و**تاريخ الطبري**، ج 4، ص 56.

134- في **المنار**: "الحرب لذلك" وكذا في الطبعة الثانية، بإسقاط الواو، فاختل السياق.

3- ولكن مع هذا لم يتفق ذلك في مدى[135] الخلافة الأموية إلا مرات معدودات يشهد بذلك الفحص والتقصي، وإمرارُ النظر، والكد في البحث والتنقيب. ومع ذلك فكلما[136] وقع مثل هذا لم يكن له[137] بقاء. فإما أن تكون الأمة هي التي تقيم النكير على العامل، أو يصل الخبر إلى الخليفة، فيردُ عمله، ويمنعه عن الوقوع في مثله آتيًا.

ففي سنة 101 لما كتب الحجاج إلى البصرة برد من أسلم من أهل القرى إلى مساكنهم وضرب الجزية عليهم ضج القراءُ، وخرجوا يبكون مع البكاة من أهل القرى، وبايعوا عبد الرحمن بن الأشعث مشمئزين من عمل الحجاج، منكرين عليه، كما هو مشروح في **تاريخ الكامل** لابن الأثير[138].

وكذلك لما اقتدى الجراح الحكمي بصنيع الحجاج كتب إليه عمر بن عبد العزيز يأمره بإسقاط الجزية. والواقعة مذكورة في حوادث سنة 100 في **تاريخ الكامل**[139].

وكذلك لما فعل يزيد بن أبي مسلم في إفريقية سنة 102 هجرية تألب[140] الناس عليه، وقتلوه، وكتبوا إلى الخليفة يزيد بن عبد الملك فكتب إليهم: إني ما كنت مستحسنًا عمل يزيد. والقصة مذكورة في **الكامل** تحت حوادث سنة 102[141].

وكان آخر ما وقع مثل ذلك[142] ما فعل الأشرس في خراسان، فأورث ثورة، واشترك العرب مع الثائرين، ونصروهم[143].

أما خلفاء بني أمية فلم يثبت عن أحد منهم مثل ذلك. وإنما كان أراد عبد الملك وضع الجزية على من أسلم من أهل الذمة فكلمه ابن حجيرة[144]، فترك. والقصة مذكورة في **المقريزي** بنوع من

135- في **المنار**: "مدة".

136- في الطبعة الثانية: "كلما".

137- "له" ساقط من الطبعة الثانية.

138- **الكامل**، ج 3، ص 491.

139- **الكامل**، ج 4، ص 106.

140- في **المنار**: "ألب". وكذا كان في الطبعة الأولى، ثم صحح في جدول الخطأ والصواب.

141- **الكامل**، ج 4، ص 146.

142- في **المنار**: "من مثل ذلك".

143- انظر: **تاريخ الطبري**، ج 7، ص 54، و**الكامل**، ج 4، ص 188.

144- في الطبعتين و**المنار**: "ابن حجرة"، والصواب ما أثبتنا. وهو عبد الرحمن بن حجيرة الخولاني، ولاه عبد العزيز بن مروان قضاء مصر وبيت المال. توفي سنة 83هـ. انظر: **تهذيب التهذيب**، ج 6، ص 160.

التفصيل (انظر صفحة 78[145] من الجزء الأول).

والآن نقص عليك بعض خيانات المؤلف:

1- ذكر واقعة الحجاج، وترك نكير القراء عليه وبيعتهم على يد ابن الأشعث إنكارًا على صنيع الحجاج.

2- ذكر واقعة الجراح (الجزء الثاني صفحة 20) وترك إنكار عمر بن عبد العزيز عليه ومنعه عن ضرب الجزية عليهم.

3- ذكر واقعة يزيد بن أبي مسلم، وترك أن الناس قتلوه وأن الخليفة يزيد بن عبد الملك استصوب صنيعهم، أي قتلهم يزيد بن أبي مسلم.

4- ذكر واقعة الأشرس، ولم يذكر أن العرب قاموا عليه، وكانوا مع الثائرين عليه.

ولما ثبت أن ضرب الجزية على حديثي العهد بالإسلام لم يأمر به أحد من خلفاء بني أمية، وإنما كان اجتهادًا من بعض العمال بناءً على أن إسقاط الجزية يورث نقصًا في الخراج، وأن الخلفاء كلما عثروا على ذلك منعوا العمال عن ضرب الجزية، وردوا عملهم، وأنه كلما وقع مثل ذلك تألب العلماء والخيار من الناس. وأقاموا النكير على ضارب الجزية حتى قتلوا بعض العمال واستحسن الخليفة قتله فهل للمؤلف أن يحمل أوزار بعض العمال على بني أمية كافة؟ وهل يصح قوله: "ولم يكن عمال بني أمية يأتون هذه الأعمال من عند أنفسهم دائمًا، بل كثيرًا ما كانوا يفعلونها بأمر خلفائهم، كما قد رأيت مما كتبه معاوية إلى وردان"؟ (الجزء الثاني صفحة 22).

أما كتاب معاوية إلى وردان فقد مر ذكره، وليس فيه للمؤلف موضع حجة.

قال المؤلف: "ورأى هؤلاء (أي أهل الذمة) أن اعتناق الإسلام[146] لا ينجيهم من ذلك، فعمد بعضهم إلى التلبس بثوب الرهبنة، لأن الرهبان لا جزية عليهم. فأدرك العمال غرضهم من ذلك، فوضعوا الجزية على الرهبان. وأول من فعل ذلك منهم عبد العزيز بن مروان عامل مصر. فأمر بإحصاء الرهبان، وفرض على كل راهب دينارًا"، (الجزء الثاني صفحة 20 مستندًا إلى المقريزي صفحة 492[147] من الجزء الثاني).

145- في **المنار**: "28"، وهو خطأ.

146- "أن اعتناق الإسلام" ساقط من الطبعة الثانية. وفي الطبعة الأولى: "المؤلف إنه لما رأى أهل الذمة أن الإسلام". والمثبت من **المنار**.

147- في **المنار** والطبعة الثانية: "392"، وهو خطأ.

أيها الفاضل المؤلف، ما هذا الاجتراء؟ ما هذا الاختلاق؟ ما هذا الكذب الظاهر؟

هاك نص المقريزي: "ثم قدم اليعاقبة في سنة إحدى وثمانين الإسكندروس، فقام أربعًا وعشرين سنة ونصفًا، وقيل: خمسًا وعشرين سنة، ومات سنة ستٍّ ومئة. ومرت به شدائد صودر فيها مرتين، أخذ منه فيهما ستة آلاف دينار. وفي أيامه أمر عبد العزيز بن مروان، فأمر بإحصاء الرهبان، فأحصوا، وأخذت منهم الجزية، على كل راهب دينار. وهي أول جزية أخذت من الرهبان"، (الجزء الثاني من المقريزي صفحة 492[148]).

فهل تجد في هذه العبارة أدنى إشارة إلى أن عبد العزيز أو أحدًا غيره شدد في الجزية، فاختاروا الرهبنة[149] طلبًا للنجاة من الجزية، فما نفعهم؟ وإنما[150] فيها أن عبد العزيز بن مروان وضع الجزية على الرهبان، وهذا ليس فيه كبير شيء، فإن الرهبان وإن كانوا معافين[151] من الجزية، ولكن لما لم يكن الأمر منصوصًا لا في الكتاب ولا في السنة كان للاجتهاد فيه مساغ، فاجتهد عبد العزيز، وأخطأ.

****

148- في **المنار**: "صفحة 392 أو 394". وفي الطبعة الثانية: "صفحة 392"، والصواب ما أثبت من الطبعة الأولى.

149- في الطبعة الأولى: "الرهبة".

150- في **المنار**: "لا وإنما"، زيدت "لا" ردًّا على السؤال.

151- في الطبعة الأولى و**المنار**: "معافون"، وصحح في الطبعة الثانية.